التطوّر المنهجي في تدوين المقتل الحسيني

السيد محمود الموسوي

التطور المنهجي في تدوين المقتل الحسيني

السيد محمود الموسوي

التطور المنهجي في تدوين المقتل الحسيني

السيد محمود الموسوي

هوية الكتاب:

* الكتاب: **التَطوّرُ المَنْهَجِي في تَدْوينِ المَقْتَلِ الحُسَيْني**
* المؤلّف: السيد محمود الموسوي.
* الطبعة: الأولى: ١٤٤٥هـ/ ٢٠٢٤م.
* الإخراج الفني: الكليم جرافيك:
mohd.he@gmail.com
+973 36577227

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلّ على أشرف الخلق وسيّد المرسلين حبيبك المصطفى الأمين، وصلّ على عترته الطاهرة المهدية، الهادية إلى صراطك المستقيم، وسلّم عليهم أتمّ التسليم، وألحقنا بهم في أعلى علّيين عندك يا ربّ العالمين.

السلام على الحسين وعلى علي بن الحسين وعلى أولاد الحسين وعلى أصحاب الحسين (عليه اسلام)، ورحمة الله وبركاته

مقدّمة

لقد عزمتُ في بداية شهر محرّم الحرام من عام ١٤٤٥ للهجرة على كتابة مقالة مختصرة في ملامح تاريخ المقتل الحسيني، اعتماداً على رؤية عامّة لمطالعاتي السابقة في هذا المجال، ولمّا شرعتُ في كتابة النّقاط، رأيت نفسي بحاجة إلى العودة لمراجعة بعض المصادر، وعندها أحجمتُ عن الكتابة وطويت العزم عن تدوينها إلى حين فراغٍ مستصعب حصوله فيما يأتي من الأيام، فاندمجتُ في مطالعة بعض الكتب وأنستُ بمادّتها، ومنها موسوعة المقتل الحسيني التي أصدرتها مؤسّسة وارث الأنبياء التابعة للعتبة الحسينيّة المقدّسة، وكتاب رشيق جديد للباحث رسول جعفريان وَسَمَه بـ(الآقا الدربندي وتدوين المقتل)[1] حيث سجّل فيه عرضاً لحياة المؤلف وتاريخه، وملاحظاته النقدية على منهجه في التدوين، وكانت بين يدي كتبٌ أخرى في الشأن الحسيني، باعتبارنا دخلنا عشرة محرم الحرام لسنة ١٤٤٥ للهجرة.

---

(١) طُبع في نفس السنة الميلادية لكتابة هذه الدراسة. ٢٠٢٣م.

إلّا أنّ كتاب رسول جعفريان ومطالعة بعض ما كُتب عن المقاتل الحُسينية؛ حفّزني مرّة أخرى للرجوع لإجراء القلم على القرطاس، ووضع الأنامل على لوحة مفاتيح جهاز الكمبيوتر، لأشرع من جديد في تسجيل الملاحظات التي كانت تختمر في عقلي، وتعزّزها بعض المقولات والتساؤلات، بل وحتى بعض ما يُطرح من نقد، فعزمت على الكتابة والتدوين.

موضوع كُتب المَقَاتِل أصبح مادّة حيوية عند الباحثين في زمننا المعاصر، والكتابة فيه غالباً تكون للتعريف بتلك الكتب التي تناولت قصّة كربلاء الإمام الحسين عليه السلام منذ بدايات تداعياتها، ومروراً بمقتله المُفجع، وانتهاءً بأحداث السبي الأليم، وأهداف تلك الدراسات في الغالب هي تمييز الكتب ذات الشهرة والوثوق عن الكتب الشاذّة التي لا يوثق بسردها للأحداث، وغاية الغاية من ذلك هي الوصول إلى الحقائق الناصعة لسيرة كربلاء، وغاية الغايات هي الركوب في سفينة الإمام الحسين عليه السلام والاهتداء بنوره الربّاني في الحياة.

وقد سألني سماحة الشّيخ الصديق الصدوق والفاضل الخلوق، محمد حسن آل إبراهيم (أطال الله عمره) وأنا أضع اللمسات الأخيرة على هذه الدراسة، قائلاً: كيف ترى الخط البياني التّاريخي لسيرة المقاتل؟ هل هي إلى الصعود أم إلى النزول؟

فقلت له: الإجابة على هذا السؤال هو ما يحدّد سمة هذه الدراسة، فقد رأيت أنّ نتائج الدراسات التي تناولت تاريخ المقاتل قد نحت باتجاه القول بحركةِ نزول، وأنّها سائرة باتجاه الضعف والتلاشي، لذلك يولي الباحثون اهتمامهم بالتعريف بالمقاتل التي صدرت في القرون الهجرية الأولى إلى القرن الخامس أو السابع، ثمّ يمرّون على المقاتل التي تلتها، والتي دُوّنت في القرن الثامن والتاسع والعاشر وما بعدها من قرون، مروراً عابراً يحمل توصيفات عامّة عنوانها عدم الوثوق وعدم الاعتبار، بل وقد وُصمت بتهمة التحريف وجمع الأساطير والخرافات.

لذلك فإنّ هذه الدراسة ستتناول مساراً مبايناً عن مسارات الدراسات النقدية السائدة لكتب المقاتل، ومختلفة في فهم حركة الصعود والنزول، إذ إنّ السؤال الأهم هو: ما هي سمات المدوّنات للمقتل الحسيني من جهة منهجيتها التدوينية، وظروفها الاجتماعيّة والسّياسيّة؟

وهذا يستدعي تسليط الضوء على أبعاد التطوّر التّاريخي لمنهجية التدوين وهوية مادتها ومضمونها.

فلن تكون الغاية من هذه الدراسة التصنيف بحسب الوثوق وعدم الوثوق، بل الغاية هي التمييز بينها في جهة المنهجيّة التي

صاغتها قناعات مؤلّفيها ومبانيهم في ظروفها الاجتماعيّة، وإنّ غاية الغاية بعدها هي الوصول إلى حالة من التفهّم لكتب المقاتل في سيرورتها التّاريخيّة، والنّظر لأبعادها المتعدّدة، والاستفادة من مميّزاتها المقبولة.

ونعتقد أنّ الوصول إلى تفهّم كتب المقاتل بالمعنى المذكور يمكنه أن يساهم في إعادة إنعام البحث، وإعمال التحقيق في التحقيق، وذلك لرسم صور أخرى تثمّن الجهود المبذولة باعتبارها جهوداً لعلماء أعلام وفقهاء كبار، وهذا على أيّ حال هو نفع يعود على حاضرنا، وسوف نتعرّض لبعض ملامح هذا النفع في طي الدراسة.

فليس من الصّحيح ما يصدر من بعض الناقدين من توصيف عام وبأقسى العبارات على مجموعة من المقاتل، بأنّها (موضوعة، وتشتمل على الأكاذيب، وتصيغ الأساطير، وتدعو إلى الخرافة)، فهذا أكبر جناية على جهودٍ شمّر مؤلّفوها الفقهاء -في غالبهم- عن سواعد الجدّ والإخلاص لتدوينها.

وفي مقابل هذا فإنّنا لا ندعو لتوثيقها بالجملة، كما لا ننظر للمقاتل القديمة بالتوثيق بالمطلق، وإنّما ندعو لأن يكون الاختلاف في سياق التفهّم المنهجي، والاتفاق في سياق التطوير المستقبلي للتدوين الجديد، وبهذا تتقدّم حركة التدوين وتتنوّع في سماتها، وتتعاون في منافعها المعرفية.

وتبقى هذه الدراسة هي محاولة في طريق التفهّم لسيرة المقاتل الحسينيّة في جهتها المنهجيّة، وأسأل الله تعالى أن أكون قد وُفّقت ولو لشيء يسير من تقدير لتلك الجهود، وأسأله تعالى أن يسدّدني ويُخلص نيتي ويختم لي بالسعادة مع الإمام الحسين عليه السلام وفي طريق الخدمة الحسينيّة المقدّسة.

محمود الموسوي

بني جمرة، البحرين

الخميس ٢٢ محرم الحرام ١٤٤٥هـ

على سبيل التمهيد
أبعاد القراءة المنهجيّة لكتب المقاتل

الكتب هي عبارة عن صياغة مضمونٍ ما على ورق، لتكون أسفاراً محزومة، فتصبح لها شخصية اعتبارية علمية، ليمكن التعامل مع معالمها، من أجل تفهّم مميّزاتها، والتمكّن من تتبّع تاريخ سيرورتها.

ومن أجل بحث تطوّر تاريخ الكتب وبحث سيرورة تكوّنها، ولمعرفة خطّها البياني الكيفي، لا بدّ لنا من ملاحظة عدّة عوامل بالغة الأهمية، وهي الأبعاد التي تشكّل شخصية الكتاب في جوانبه المتعدّدة، ذلك لكي نصل إلى صورة واضحة المعالم عن الخط البياني لسيرة الكتاب وتموضعه التّاريخي.

ولهذا فإنّ بحثنا في الكتب التي كان مضمونها ومادّتها (المقتل الحسيني)، أي التي تتناول سيرة الإمام الحسين عليه السلام وتسلّط الضوء

على سيرته النهائية في رحلته نحو طفّ كربلاء سنة ٦١ للهجرة، ووقائع الفاجعة العظمى بمقتله وأولاده وأصحابه، سوف نتناولها بخلفية تلك العوامل بشكل ضمني.

أمّا تلك العوامل التي ينبغي ملاحظتها في دراسة كتب المقتل الحسيني فهي كالتالي:

العامل الأوّل: الظروف السّياسيّة العامّة التي تمّ فيها تدوين وصدور الكتاب، أي ملاحظة مساحة الحرية المتاحة حينئذٍ، وتوجّهات السُّلطة الراهنة، سياسية وفكرية، وملاحظة خطوط الصراع الدائر في ذلك الزمن، الأمر الذي قد يحدّ من مساحة التدوين وتحديد نوعه، وقد يشجّع عليه ويكون من أولوياته، أو يكون محايداً، ففي أحوال كثيرة سيتأثّر مضمون الكتاب بتلك الظروف، وخصوصاً الكتب التي تُعبّر عن الأفكار والاعتقادات المُختلَف حولها، والتي تشكّل حساسية معينة.

العامل الثاني: إمكانية توافر المادّة والمضمون، أي توافر النسخ والكتب في بلد المؤلّف أو في مساحة عيشه، فقد ينشأ كتاب في بلد أو زمن لا تتوافر فيه الكثير من المصادر التي يحتاجها المؤلّف، وقد تكون متوافرة بكثرة وسعة ويُسر، فيتأثّر الكتاب في وفرته ورؤيته ومعلوماته، ولقد مرّت أزمنة على البلاد الإسلامية بعمومها انتشرت

فيها الكتب، وأزمنة أخرى انحسرت عنها وضُيّعت أو أُحرِقَت أو أُخفِيَت، وهكذا قد يكون ظهورٌ بعد اختفاء بحسب العوامل المحيطة والجهود المبذولة والإمكانيات الموجودة.

العامل الثالث: حاجة المجتمع ومتطلبات مرحلته، أي النّظر للظروف التي وُلدت فيها فكرة الكتاب، والبيئة التي صدر من أجلها، والغاية التي يتوخّاها المؤلّف من تأليفه، فقد يروم التوسّع والاستقصاء، وقد ينهج مسلك الاختصار، أو يتناول بالتغليب جانباً على جانب، أو يقتصر على موضوع دون غيره، وهكذا فإنّ هدف الكتاب وغايته المنظور لها من قِبَل المؤلّف ينبغي أن تُلاحظ، فلا يُحاكم هذا على ذاك ولا يقارن ذاك بهذا.

العامل الرابع: رؤية المؤلّف ومنهجه، كما أنّ للمؤلّف غاية من كتابه، فإنّ له منهجه في معالجة موضوعه، والقصد باختلاف المنهج في الكتاب بخصوصه، لا في منهجية العلم المتداول بعمومه، لأنّ المناهج العامّة ينبغي أن تتقارب وتتطابق مع علومها المراد معالجتها بها، ولكن المقصود هو المباني الداخلية في المنهج من جهة، والمنهج المندمج مع الغايات المتعدّدة للمؤلّف، كأن يتداخل التّاريخي بالفقهي أو التّاريخي بالعقدي وما أشبه ذلك.

إنّ السّبب في إيراد هذه العوامل هو بيان أنّ للكتاب سيرةً وبيئةً

قد وُلد في أحضانها، وعاش في ربوعها، فعند ملاحظة هذه الأبعاد (العوامل) سوف تتّضح لنا الصّورة البيانية في تاريخ كتب المقاتل بشكل أفضل، بل ستكون تقييماتنا لها أكثر إنصافاً، لنتخطّى ما يمكن أن يقع فيه الباحث من أخطاء التقييم والتفحّص، بقياس زمن على زمن، أو بحمل منهج على آخر، أو بقراءة دون ملاحظة الظروف، أو من خلال تداخل ظروف مع ما يغايرها من ظروف.

وبالتالي فإنّ هدف القراءة التّاريخيّة المنهجيّة لكتب المقاتل لا تعني العمل على مبدأ قبولها أو رفضها، كما هي مهمّة علماء الرّجال المهتمّين بالجرح والتعديل، أو ملاحظة قرائن القبول من عدمها، وإنّما الهدف هو قراءة تلك المقاتل في ظرفها التّاريخي، وبالتالي البحث عن رؤية أكثر إنصافاً لجهود العلماء الذين أجهدوا أنفسهم في تدوينها.

ومن هنا يتضّح أنّ الأصوات النقدية التعميمية التي تُوزّع على كتب المقاتل نائية عن الإنصاف، ومتنافية مع التحقيق، حيث توغّلت في الأحكام التسطيحية، واستعانت بلغة اتهامية إلغائية في توصيف الكتاب وتقييمه، وهي توصيفات قد تبدو في لباس علمي تحقيقي، إلّا أنّها في الأغلب أبعد ما تكون عن الجهد العلمي الجاد.

أمّا بعض أصناف المتلقّين، فتعجبهم اللغة القاسية في النقد، ويميلون مع الرأي القاطع في الرفض والنفي، فلا يتوانون في

وصف تلك الأصوات بالشجاعة التحقيقية والمُكنة المعرفية، مقابل من يصفونهم بالتحريف والتزييف واتباع الخرافة، وهذا لعمري لهو اتهامٌ عظيمٌ ينبغي التحسّس من استعماله في حقّ الآخرين، لأنّ الشجاعة هي اتباع الحق بآلية الحق نفسه، لا اتباع ما أعتقد أنّه حق بآلية الباطل.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أنّ الأطراف التي وُصفت بتلك الأوصاف، وهم القابلون ببعض ما جاء من أحداث في كتب المقاتل، أو الذين يحاولون إيجاد مبرّرات للقبول بأحداث المقاتل، أنّهم كذلك يحتاجون إلى لغة المعرفة والتحقيق، فلا يتوجّس أحد منهم من التحقيقات في السّيرة الحسينيّة إذا انبثق ذلك عن رؤية منهجية، والحال أنّ الرؤية تُواجه بالرؤية، والدليل بالدليل.

الفصل الأوّل

المقاتل الأولى ونظرية الوثوق

بداية التدوين

أمام صدمة الحدث الدموي الكبير وانتشار أصداء الشّهادة العظمى، واهتزاز العالم الإسلامي بل الكوني في سنة ٦١ هجرية عند مقتل الإمام الحسين بن علي عليه السلام على أرض كربلاء في بلد العراق، بدأت الأنباء تتردّد في بيوت بعض الأصحاب، وتتناقل في عتمة المجتمع، وأصبحت من الأسرار التي يُكتم منها أكثر ممّا يُبدى، فلم يجرؤ أحدٌ على الإعلان عن الحدث وتدوينه في حينها، لأنّ السلطات الأموية والعباسية كانت تمارس التعتيم، وتحاول حجب الناس حتى عن زيارة قبر الإمام الحسين عليه السلام، فوضعت المسالح الأمنيّة حوله، وأخذت بمراقبة كلّ الشخصيّات التي تُحدّث نفسها بزيارته، فما بالك بالحديث عن جريمة مقتله وذكر المتسبّبين فيها؟

ثمّ برزت إلى العلن بعض الحقائق والأخبار بظهور المنتقم لآل البيت عليهم السلام المختار الثقفي رحمه الله، الذي قام بتعقّب المشاركين في

جريمة قتل الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه، وهذا العمل بحاجة إلى جمع المعلومات والشهادات الدالة على مجريات واقعة الطف الأليمة، لتعقّب المسؤولين عن الجريمة بتفاصيلها، وقد انبثق عنه مجموعة إقرارات واعترافات من بعض المقترفين للجرم عند محاكمتهم.

وبدأت المعلومات حول مقتل الإمام الحسين عليه السلام بعد ذلك بالظهور والانتشار شيئاً فشيئاً، ثمّ بدأ تدوينها في الكتب في عهد الإمامَين الصادقَين عليهما السلام، اللذين شجّعا أصحابهما على التدوين، فممّا روي عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنّه قال: (**اكْتُبْ وَبُثَّ عِلْمَكَ فِي إِخْوَانِكَ، فَإِنْ مِتَّ فَوَرِّثْ كُتُبَكَ بَنِيكَ، فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانُ هَرْجٍ مَا يَأْنَسُونَ فِيهِ إِلَّا بِكُتُبِهِمْ**)[1].

فقام بعض أصحابهم الأجلّاء بكتابة كتب تحت مسمّى (مقتل الحسين عليه السلام أو (قتل الحسين عليه السلام)، وقد ذكروا من الكتب الأوائل كتاب (مقتل الحسين) للأصبغ بن نباتة، وابنه القاسم بن الأصبغ، والأصبغ كان رائداً في التأليف في الإسلام، وقد ذكر ابن شهر آشوب عنه: «أنّ أوّل من صنّف فيه (في الإسلام) أمير المؤمنين عليه السلام ثمّ سلمان، ثمّ أبو ذر، ثمّ الأصبغ بن نباتة..»[2].

---

(١) بحار الأنوار، ج٢، ص١٥١.

(٢) معالم العلماء، لابن شهر آشوب، ص٣٨، عن موسوعة المقاتل الحسينيّة، ج١، ص٩٨، مؤسسة وارث الأنبياء للدراسات التخصصية في النّهضة الحسينيّة.

ومن الذين ذكروا له كتاباً في المقتل الحسيني في تلك الحقبة الأولى، هو جابر بن يزيد الجعفي، المتوفى سنة (١٢٨هـ)، إلّا أنّ هذه المقاتل لم تصلنا، ولقد روى بعض المؤرخين نزراً يسيراً منها في بعض المقاتل التي تلتها.

أمّا بعد القرن الثاني الهجري، فقد كثرت كتب المقاتل الحسينيّة، وانتشرت في أرجاء الأرض، وتنوّعت صيغ التدوين فيها.

فبعضٌ خصّص كتابه لسيرة المقتل والأحداث التّاريخيّة التي سبقته، وهي متصلة به، ككتاب (مقتل الحسين عليه السلام)، لأبي مخنف لوط بن يحيى، المتوفى سنة (١٥٧هـ)، وأيضاً كتاب لتلميذه هشام بن محمد بن السائب الكلبي، المتوفّى سنة (٢٠٤هـ).

وبعض المؤلّفين ذَكَرَ سيرة الإمام الحسين عليه السلام ضمن سائر السير التّاريخيّة بما وصل له من أحداث عبر التسلسل الزمني، ككتاب (الفتوح)، لابن الأعثم الكوفي، المتوفى سنة (٣١٤هـ)، وكتاب (تاريخ الأمم والملوك)، لأبي جعفر بن جرير الطبري، المتوفّى سنة (٣١٠هـ)، أي أنّها كتب تاريخية عامّة، تعرض تاريخ الإسلام من خلال أحداثه المهمّة والمشهورة.

وبعض المؤلّفين، قام بالمزج بين الجغرافيا والتّاريخ، فذكر سيرة الإمام الحسين عليه السلام ضمن الجغرافيا، أي من خلال ذكر تاريخ المناطق

والبلدان، يقوم بذكر وقائعها وأحداثها الشهيرة، من هذه الكتب، كتاب (مروج الذهب ومعادن الجوهر)، للمسعودي، المتوفّى سنة (٣٦٤هـ)، وكتاب (الأخبار الطوال)، للدينوري، المتوفّى سنة (٢٨٢هـ).

وبعضٌ آخر نحى في كتابته للمقتل الحسيني نحو كتب السِيَر الشخصية، وكتب الرجال الموسّعة، فيذكرون ما أنجز من أعمال وما قام به من أفعال، وما وقع عليه من وقائع، فمن هذه الكتب كتاب (الطبقات)، لابن سعد، المتوفّى سنة (٢٣٠هـ)، وكتاب (أنساب الأشراف)، للبلاذري، المتوفّى سنة (٢٧٩هـ)، فكان ذكرهم للمقتل من خلال ذكر سيرة الإمام الحسين عليه السلام وشرح مسيرته.

وقد عمد بعض المدوّنين إلى ذكر الحوادث الكونيّة التي حصلت بعد مقتل الإمام الحسين عليه السلام، والتي كانت ظاهرة للعيان، ولشدّة بروزها بحيث لا يمكن إنكارها، قام العديد من المؤلّفين بروايتها، وقد امتلأت كتب الحديث عند أهل العامّة بتلك الحوادث الكونية المُعجزة، كبكاء السماء دماً، وكانتشار الدماء تحت كلّ حجر ومدر، وما شابه ذلك، ومن تلك الكتب التي اختصّت بالتركيز على ذلك، كتاب (المِحَن)، لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي، المتوفّى سنة (٣٣٣هـ).

وبعضٌ اقتصر في تأليفه على ذكر الشهداء الذين قُتِلوا في كربلاء،

ككتاب: (تسمية مَن قتل مع الحسين عليه السلام)، للفضيل ابن الزبير الأسدي الرسّان الكوفي.

وهناك مَن قام بتدوين الأحداث التّاريخيّة التي تلت واقعة كربلاء المختصة بها والمتصلة بها، كسيرة المختار وانتقامه من قتلة الإمام الحسين عليه السلام، كـكتاب (مقاتل الطالبيين)، لأبي الفرج الأصفهاني، المتوفّى سنة (٣٥٦هـ)، الذي ذكر مقتل الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه وأهل بيته، وذكر مسيرة سبي الحرم.

ومجموعة من الكتب في شأن المختار الثقفي، منها أخبار المختار لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي من أبناء عم المختار، المتوفى سنة (٢٨٣هـ)، وكتاب لأبي أحمد عبد العزيز بن يحيى الجلودي، المتوفى (ت: ٣٣٢هـ)، وكتاب (ذوب النضار)، لابن نما الحلي، وغيرها.

وقد كان لكتب الحديث مكان باعتبارها مصادرَ للمقتل الحسيني، حيث خصّص فيها ما كان حول عاشوراء، مثل كتاب (كامل الزيارات)، لابن قولويه القمي، المتوفى سنة (٣٦٧هـ)، وهو من أقوى وأوثق الكتب الشّيعيّة في الحديث، وكذلك كتاب (الأمالي) للشّيخ الصدوق، المتوفى سنة (٣٨١هـ)، وهو الخبير الثقة في روايته حتى عدّوا مراسيله معتبرة، وكتاب (الاحتجاج) للشّيخ

الطبرسي، المتوفّى سنة (٥٧٠هـ)، وكتاب (روضة الواعظين)، للفتّال النيسابوري، المتوفى سنة (٥٨٨هـ).

لقد استمر تدوين المقاتل الحسينيّة طيلة القرون التالية للحدث الكربلائي إلى القرن الخامس الهجري، ولكنها بدأت فيما بعد بالانحسار نتيجة الظروف القاسية التي داهمت الحواضر الشّيعيّة، وأحكمت قبضتها على منابع التعليم ودور العبادة، وحكمت الناس بيد من حديد، ولكن التدوين لم يتوقف تماماً، فقد كتب الخوارزمي أبو المؤيد بن أحمد (٥٦٨هـ)، كتابه الذي تعرّض فيه للمقتل الحسيني في القرن السادس الهجري، كما كتب نجم الدين أبو البقاء، هبة الله ابن نما الحلي، المتوفّى سنة (٦٤٥هـ) كتابه الشهير (مثير الأحزان) في القرن السابع الهجري، وكذلك صدر كتاب (الملهوف في قتلى الطّفوف) للسيد ابن طاووس، المتوفى سنة (٦٦٤هـ) وغيرها من كتب المقاتل.

مدى الوثوق بالمقاتل الأولى

أصبحت الكتب التي صدرت منذ القرن الثاني الهجري وحتى القرن السابع الهجري محلّ اهتمام العلماء والمحققّين وكتّاب المقاتل، وذلك لقُربها من الحدث وقُربها من عصر المعاينة والرّواية والتناقل اللصيق بزمن الأحداث.

ولا يخفى أنّ الكتب هذه لم تكن على حال واحد من التقييم

والوثوق، فمقتل أبي مخنف على سبيل المثال الذي طُبع بهذا الاسم، لم يعتبره البعض الكتاب الأصلي لمؤلِّفه، حيث لا يُعلم حقيقة نسبته له، لكون الكتاب المتداول الآن لم يُطبع إلّا متأخراً، أي بعد أحد عشر قرناً من تأليفه، ولذلك قام بعض المحقّقين بجمع ما رواه الطبري في كتابه تاريخ الأمم والملوك عن أبي مخنف في كتاب باسم (مقتل الإمام الحسين)، وآخر باسم (واقعة الطف)، لأنّ الطبري أقرب من حيث الزمان إلى كتاب أبي مخنف الذي نقل عنه الأحداث، لتعبّر هاتان النسختان عن مقتل أبي مخنف بتعبير أدقّ ممّا هو مشتهر عنه في الكتاب الحديث.

ولكن يبقى أنّ الطبري لم يذكر جميع ما رواه أبو مخنف، ويُحتمل احتمالاً كبيراً أنّه قد أهمل بعض التفاصيل التي لا تنسجم مع منهجيته في التدوين، وقد يحتمل أنّه أخفى بعضها ممّا قد يشير إلى ما لا ينسجم مع معتقده، فإنّ الوثوق بكلّ ما جاء به الطبري عن أبي مخنف واعتباره حقيقة كاملة، ووضعها موضع الحقيقة التي يقاس عليها، ليس على إطلاقه، ولهذا فلا بدّ من التعامل معه وفقاً للقبول العام بالموثوق، وعبر القرائن، وبشرط عدم مخالفته للأصول والثوابت، والمشتهر التاريخي.

كما أنّ إلغاء المقتل المطبوع باسم أبي مخنف ووصفه بالمُختَلَق بالمطلق، يُعدّ إجحافاً للتّاريخ، وإهمالاً للتراث الذي يمكن أن يأتي منه ولو بعض النفع في بعض الجوانب، فعند الشك في نسبته إلى مؤلّفه،

أو الشك في تحريفه، يمكن التعامل الحذِر معه، ومن الجدير بالذكر أنّه قد اعتمد النقل منه بعض الفقهاء والعلماء من كتّاب المقتل.

كما وتجدر الإشارة إلى أنّ مقتل ابن أعثم لم يذكر مصادره غالباً، وقد اختص بروايات لم يذكرها غيره في تلك الحقبة، إلّا أنّ المدوّنين قد عاملوه معاملة الأخبار المعتبرة، ونقلوها في كتبهم، «مثل خبر وصية الإمام الحسين عليه السلام لأخية محمد بن الحنفية، وكلمته المشهورة حول فلسفة نهضته عليه السلام، حيث يقول: (إنّي لم أخرج أشراً ولا بطراً.. إلخ).

ومن الأخبار المهمّة التي نقلها: الخطبة القاصعة التي ألقتها زينب عليها السلام عند تقريعها لأهل الكوفة، فإنّ ابن الأعثم يُعدّ الناقل الثاني لهذه الخطبة، بعد ابن أبي طيفور.

وكان أيضاً له السبّق على جميع المؤرخين وأصحاب المقاتل فيما نقله من الحوار الذي جرى بين الإمام السجّاد عليه السلام والشامي، عند دخول الأسرى إلى الشام، واقتناع الشّيخ بكلام الإمام عليه السلام وتوبته، ويظهر أنّ الشّيخ الصّدوق أيضاً الذي نقل هذا الخبر فيما بعد، كان قد أخذه من ابن الأعثم.

وكذلك يُعتبر كتاب ابن الأعثم أقدم المصادر التي نقلت خطبة الإمام السجّاد عليه السلام في مجلس يزيد»[1]، وغيرها من الأخبار.

(١) المباحث الحسينيّة، ج٣، ص٧٠، السّيّد جعفر علم الهدى البروجردي.

إنّ اختلاف المنهجيات والدواعي في كتب المقاتل في القرون الأولى ينبغي ملاحظته ووضعه في الاعتبار، ولهذا فإنّ وجود خبر فيها لا يُؤخذ به لمجرّد أنّها ذكرته، ولا بدّ من رفضه إن كان مخالفاً للأصول والاعتقادات، وإنّ عدم وجود خبر فيها لا يعني عدم وقوعه، لأنّنا نعلم بالقطع واليقين أنّها لم تستوعب كلّ الأحداث في كربلاء.

كما أنّ بعضها كان منهجه الاختصار كتاريخ اليعقوبي، المتوفى سنة (٢٩٢هـ)، الذي لم يذكر وقائع كربلاء إلّا في أربع صفحات فقط، وهو مؤرّخ شيعي معروف، وقد أبدى بعض الباحثين تعجّبه من ذلك، إلّا أنّنا لا نعلم الداعي لاختصاره، وقد يكون هو منهج الكتاب أساساً، أو أنّه لاحظ كثرة ما كُتب عن الواقعة فلم يُرد التكرار، أو لغير ذلك من الأسباب.

فمع أنّ المشهور بين المحقّقين هو القول بالوثوق العام بما دُوّن في القرون الأولى، وهو قول وجيه لقربها من عصر النصّ وعصر التدوين الأوّل، إلّا أنّ تلك التدوينات لا تخلو من احتمال الوضع، أو الوقوع في الاشتباه، أو الانتقاء بحسب المنهج أو بحسب المعتقد، وما شابه ذلك، ويُعتبر كتاب (الأمالي) للصدوق (ت: ٣٨١هـ) من أهمّ المصادر المعتمدة والموثوقة، لجلالة قدر الصدوق ومعرفته، ولذلك اعتمد العلماء على أخباره حتى لو لم تكن مسندة.

نظريّة الثقة بما دون القرن الثامن

أخذ بعض الباحثين بالتبشير بنظرية تدّعي أنّ المقاتل الحُسينية التي يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها، هي تلك التي دوّنت في القرن السابع الهجري، وما قبله من القرون الأولى، وعليه فلا اعتبار بما تمّ تدوينه في القرن الثامن الهجري وما بعده، وبالرغم من غرابة هذه النّظريّة، خصوصاً في عصر التحقيقات والتنقيب عن الكتب القديمة، إلّا أنّها قد لاقت رواجاً عند بعض الباحثين في العقود الأخيرة.

وموطن التعجّب في قبول هذه النّظريّة، هو أنّها نظريّة تعمّم التضعيف بل تعمّم الوَسم بالتحريف والتزييف لواقعة كربلاء، في الكتب التي جاءت بعد القرن السابع الهجري، وهذا حكم يعمّ الكثير من الكتب، فلا يُعقل مثل ذلك، وما يثير العجب أكثر أنّها حدّدت التّضعيف بحدود زمنية، وهذا لا يمكن قبوله أيضاً، فإنّ علماء الدراية والتحقيق لم يقبلوا تضعيف كتاب بأكمله، فما بالك

بتضعيف بحسب الحقبة الزمانية.

وأسباب تلك الدعوى -أي دعوى عدم الوثوق بمقاتل ما بعد القرن السابع الهجري- تركّزت في نقاط ثلاث:

النّقطة الأولى: أنّ البُعد الزمني عن المصادر القديمة كفيلٌ بانقطاع العلاقة بينها، وذلك بسبب ذهاب المصادر الأصلية إلى عالم النسيان[1].

النّقطة الثانية: ما وقع من الحذف والإهمال المتعمّد من قبل بعض الفرق المذهبية المتعصّبة في كتب التراث.

النّقطة الثالثة: أنّه في الأزمنة التالية للقرن السابع قد تهيّأت أرضية اجتماعية ملائمة للاطلاع أكثر على حادثة كربلاء، فكان سبباً في انحسار المقاتل المحقّقة وحلول المقاتل المحرّفة مكانها.

ويمكن إضافة نقطة رابعة نجدها ذريعة إضافية، مبثوثة في بعض الكتابات للقول بعدم الوثوق بالمقاتل التي صدرت بعد القرن السابع الهجري، وهي واقع الكتب التي صدرت فعلاً ما بعد ذلك الزمن، فالتحقيق النقدي أثبت لديهم -بحسب المدّعى- أنّها لا تُعد من كتب التّاريخ، ولا تتوفّر على شروط أساسية كالتوثيق والإسناد واعتماد المصادر الأساسية المشهورة.

---

(١) انظر نهضة عاشوراء، ص ٨٢.

نقد النّظريّة

نجري في نقد نظريّة عدم القبول بكتب المقاتل المدونة فيما بعد القرن السابع على النقاط التي ذكروها، باعتبارها مسوّغات للقول بها.

النّقطة الأولى: المدّة الزمنية البعيدة.

يمكن الاستفادة من القرب الزمني لزمن النص أو زمن الحدث كقرينة مقرّبة للقبول بالمروي، كما هو مشهور في علم الحديث، إلّا أنّ خلافها المتمثّل في البُعد الزمني عن زمن النّص وزمن الحادثة، لا يمكن عدّه سبباً في عدم الوصول إلى المادة التّاريخيّة الصّحيحة، فلعلّ شبهة الاستدلال بالمقابل هي الخلل الذي وقع فيه القائلون بهذه النّظريّة.

ولتقريب الفكرة نقول: إنّ فكرة الكتب هي أنّها تحفظ التراث وتنشره في أصقاع الأرض، وممّا لا شكّ فيه أنّ الكثير من كتب التراث الشيعي قد طالتها يد العدوان، فأُحرق بعضها ورُمي بعضها في الأنهار، ولكن ذلك لا يعني ذهاب كلّ التراث، خصوصاً ذلك التراث الخاص الذي كان يجمعه بعض العلماء في بيوتهم.

إنّ الحديث عن فقد الكتب وإتلافها، لا يمكن أن يكون ذريعة للقول بعدم قبول محتوى الكتاب الصادر فيما بعد القرن السابع الهجري، لأنّ الإتلاف الأكبر قد تحقّق في عصر السلاجقة، الذين كانوا يحملون حقداً كبيراً على الشّيعة الإمامية، فعمدوا إلى حرق

الكتب وإبادتها، ولكن ذلك كان في القرن الخامس الهجري في بغداد، لأنّ السلاجقة احتلوا بغداد سنة ٤٤٧ هجرية، ويمكن أن يقال إنّهم ضيّقوا على الشّيعة في إيران قبل ذلك التّاريخ بقليل، حيث كانوا يحتلّون أكثر مناطقها، ولا يسمحون بنشر ما يتضمّن المعتقد الشيعي، ومع ذلك فقد حافظ العلماء على بعض المصادر القديمة، ولم يهملوا الحفاظ عليها، بل وقاموا بالتدوين اعتماداً على الاقتباس منها.

إنّ توفّر الكتب لدى العلماء وبقاءها في مكتباتهم الخاصّة، قد تجاوز الظرف السياسي الذي كان سائداً، فظهرت بعض تلك الكتب المخفيّة لعامّة الناس أو للعلماء المختصّين، وفي بعض الحالات قد قام العلماء الذين يمتلكون تلك المكتبات بتدوين مصنّفات جديدة، معتمدين على التراث الذي يمتلكونه، سواء ذكروا تلك الكتب التي استقوا مادتهم منها، أم لم يذكروها، وهذا المنحى تجده في كتب السّيّد ابن طاووس الذي كان يمتلك أكبر مكتبة في القرن السابع الهجري، فإنّه يذكر في بعض الأحيان اسم المصدر، ويذكر في أحيان أخرى عبارة: ورد في كتب الأصحاب، أو وجدتُ في كتب أصحابنا، وما شابه ذلك.

ففي موضوع المقتل الحسيني، وجد الباحثون أنّ السّيد ابن طاووس كان ينقل عن بعض مقاتل القرن الثالث الهجري، (لأبي عبيدة معمّر بن المثنّى، المتوفّى سنة (٢٠٩هـ)، كما أنّ سبط الجوزي،

المتوفى سنة (٦٥٤هـ)، في تذكرة الخواص، ينقل عن مقاتل متقدّمة كانت موجودة لديه، وقد نقل وقائع في تاريخ واقعة الطف مختلفة عن السائد، بل قال بعضهم إنّه نقل مصرع الرضيع عليه السلام عن هشام الكلبي تلميذ أبي مخنف، وهي تختلف عما يُروى في مصار أخرى.. «كما نقل في عدّة مواضع عن مقتل الحسين، لمحمد بن هشام الكلبي، والواقدي، والمدائني، وابن أبي الدنيا، وهذا ممّا يدلّ على أنّ هذه المقاتل كانت لا تنزال موجودة إلى القرن السابع»[1].

ونجد أنّ مقتل الحسين للشّيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ)، بقي متداولاً حتى القرن السادس الهجري، ونَقل عنه ابن شهر آشوب، وعماد الدين الطبري في (كامل البهائي)، الذي كان حياً في سنة ٧٠١ هجرية، أورد العديد من الوقائع التي لم يجدها البعض في المقاتل التي كانت قبله، وهو قد اعتمد على المصادر القديمة، منها (قطع الرأس الشريف من القفا)[2] ودفن الحُر الرياحي في موقع قتله، وغيرها.

وما يعزّز ذلك أيضاً، النقل عن مقتل الحسين لجابر الجعفي (ت: ١٢٨ هـ)، بعد قرنين وأربعة قرون، فالجعفي هو أحد أصحاب الإمامين الصادق والباقر، وقد لازم الإمام الباقر عليه السلام ثمانية عشر سنة، وكان يروي عنه بكثرة، وكان عالماً من علماء الشّيعة، وقد

(١) نهضة عاشوراء، ص٦٦.

(٢) انظر نهضة عاشوراء (٢)، ص٧١.

ذكر الشّيخ الطوسي في الفهرست[1] أنّ له مصنفات عدّة منها كتاب (مقتل الحسين عليه السلام).

وهذا المقتل مفقود ككتاب، ولكن بعض رواياته انتشرت في مجموعة من الكتب الروائية والتاريخية، مثل كتاب (الكافي)، للكليني (ت: ٣٢٩هـ)، وكتاب (كامل الزيارات)، لابن قولويه القمّي، وكتاب (مقاتل الطالبيين)، وكذلك الخرائج والجرائح لقطب الدين الراوندي الذي توفي سنة ٥٧٣ للهجرة، أي في القرن السادس الهجري، فكلّ هؤلاء نقلوا عنه، ممّا يعني أنّ مادّته موزعة في العديد من الكتب.

وهكذا سلسلة النقل يمكنها أن تتواصل، فلا يمكن اعتبار البُعد عن الكتب القديمة، سبباً لرفض المقاتل التي دوّنت بعد القرن السابع الهجري.

النّقطة الثانية: النّظر إلى دواعي التحريف.

النّقطة الأخرى المسوّغة لعدم الوثوق بالمقاتل التي صدرت بعد القرن السابعة الهجري، هي النّظر إلى الدواعي التي تجعل ممّا وقع من الحذف والإهمال المتعمّد من قبل بعض الفرق المذهبية المتعصّبة في كتب التراث، سبباً في رفض ما جاء في تلك الكتب المتأخرة، أو تلك التي لم تكتب بأسناد معروفة.

(١) الفهرست، ص٤٤.

وهذا السبب هو الآخر لا يُعين على الأخذ بنظرية رفض الكتب بعد القرن السابع، لأنّ أسباب الحذف والتحريف، هي إمّا أسباب سياسية أو مذهبية، فهي ذات مقاصد محدّدة عادة، فهي تقوم بالتحريف من أجل تبرّئة الظالم، أو تروم التخفّيف من سوء أعماله، أو أنّها تسعى لحذف الخصائص المذهبية.

ولكنها لا تقوم باختلاق حادثة عادية؛ كأن تدّعي وجود شخص في كربلاء وهو لم يكن موجوداً مثلاً، ولا تختلق بيت شعر لأحد الأنصار وهو لم يقله، فهذه الوقائع ممّا تمسّك بعض العلماء بالقول باختلاقها، وهي لا تتصل بداعي التحريف لأسباب مذهبية أو سياسية، وعليه فلا يمكن التعويل على هذه النّقطة.

فإنّ ملاحظة دواعي التحريف أمرٌ مهم، خصوصاً الدواعي السّياسيّة للتحريف، أو تلك المنطلقة من أحقاد مذهبية عصبية، ولذلك فإنّ البعض قد تنقلب عنده الموازين عندما يوجّه سهام النقد باسم التحقيق في كتاب الإمام الحسين عليه السلام الذي جاء فيه (لم أخرج أشراً ولا بطراً، إنّما خرجت لطلب الإصلاح في أمّة جدّي...)، فيرفضه باعتبار خفائه عن بعض المقاتل القديمة، ويقوم بقبول خبر أنّ الإمام الحسين عليه السلام طلب مبايعة يزيد وتم رفض طلبه، بالرغم من روايته في مصادر المخالفين، وما ذلك إلّا لأنّه كان مُدَوّناً في الكتاب الأقدم، فهذا الخلل يمكنه أن يُظهر الإمام الحسين عليه السلام في

مظهر الخائف المتراجع عن مشروعه الربّاني العظيم، ويجرّده عن الرؤية الإصلاحية التي تتوافق مع الرؤية القرآنية ومسيرة جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله بالقيام من أجل الإصلاح لا من أجل مطامع الدنيا، وهذا القيام هو قيام الشجعان العارفين بالحق، لا قيام المتردّد المتراجع عن المشروع الربّاني.

ولا نقصد بهذا الكلام ردّ كلّ ما جاء في كتب المخالفين، ولكن وعي دواعي التحريف عند المخالف أمرٌ مهم، إذ إنّه يسعى دائماً لنصرة الظالمين، أو التخفيف من مسؤولية مشاركتهم في الظلم، فهذا ابن عساكر (ت: ٥٧١هـ) في تاريخ مدينة دمشق -والذي يُعدّ مصدراً موثوقاً- لا يذكر أعداء الإمام الحسين عليه السلام الآمرين والمتسببين في مقتله، لعلّه لانتمائه الشامي ولبني أمية.

ومثال آخر على ذلك، لقد ذكرت المصادر المتعدّدة الموثوقة موقف عبد الله بن عباس من نهضة الإمام الحسين عليه السلام، وخلاصته أنّه مؤيّد لأصل الخروج، لكنّه أشار على الإمام بحسب علمه المحدود بأن يلجأ إلى اليمن لتعزيز قدرته بشيعة أبيه، وبعد تفهيم الإمام له، تساءل عن سبب إخراج النساء والأطفال، وقد توافق أصحاب المَقاتل على عموم هذا الاتجاه في محاورة وموقف ابن عباس، إلّا أنّ الدربندي يروي عن كتاب (الفوادح) للشّيخ حسين البحراني، أنّ نصيحة ابن عباس تضمّنت اقتراحاً منه للإمام الحسين عليه السلام، بأن

يلجأ للصلح مع بني أمية، وهو موقف معارض للموقف المشهور لابن عباس، وهذا النقل لا يمكن قبوله، سواء ورد في الكتب المتقدّمة أو الكتب المتأخرة.

فإنّ المؤرّخين المنتمين إلى بني أمية، يناسبهم أن تقترح الشخصيات ذات الجاه الديني على الإمام الحسين عليه السلام خيار المبايعة، ودعوته لوضع يده بيد بني أمية، لِيُظهروا الإمام عليه السلام في موقف شاذّ عن آراء الصحابة، والقرّاء المسنّين في الإسلام، ومعرفة أهداف هؤلاء المؤرّخين أدعى للميل للأخذ بالرّوايات التي رويت في الكتب المشهورة، لأنّ تلك الرّوايات فيها إدانة لبني أمية، وسلامة لموقف ابن عباس، الأمر الذي لا يتمنّى إظهاره العدو.

وللسبب ذاته نجد أنّ موقف محمد بن الحنفية (رضوان الله تعالى عليه) في المصادر السنية موقفٌ متخاذل، وقد صرّح للإمام الحسين عليه السلام بأنّه يضن بأولاده عليه ولا يقبل بخروجهم معه، معترضاً على أصل الخروج، ممّا يدعو المُحقّق إلى التشكيك في ذلك النّص، والقبول بالنصوص التي أوردها الأصحاب في كتبهم التي تبيّن تأييد محمد للإمام، وتعيينه عيناً له في المدينة، وإعطائه رسالة النّهضة ومنطلقاتها، وقيام الإمام الحسين عليه السلام، ويؤيّد ذلك مراسلة الإمام له في مراحل خروجه، وحتى آخر رسالة قد كتبها له الإمام عليه السلام في يوم العاشر.

النّقطة الثالثة: متطلبات الواقع الاجتماعي

إنّ الدعـوى التـي ترجـئ انتشـار الكتـب غـير المحقّقـة إلى الواقـع الاجتماعـي، بدعـوى أنّ الأرضيـة مهيّـأة لذلـك، وكـون ذلـك سـبباً في انحسـار المقاتـل المحقّقـة، مقابـل انتشـار المقاتـل المحرّفـة، هـي دعـوى لا يمكـن عدّهـا سـبباً، إذ إنّ انحسـار المقاتـل المحقّقـة ليـس لـه صلـة واقعية، ولا يتـلازم مـع وجـود الأرضيـة إن صـحّ ذلـك.

ويبـدو أنّ الأرضيـة المقصـودة هـي انفراج الجـو السـياسي والاجتماعي لـدى الشّـيعة الإماميـة في زمـن الدولتـين الصفويـة والقاجاريـة، وهـذا يعنـي أنّ الأرضيـة كانـت تحتـاج إلى جهـود إضافيـة لتلبّـي الحاجـة الماسّـة للمجتمـع الشـيعي النامـي حينهـا، وتلـك الحاجـة أو الحاجـات قـد اضطلـع بهـا علـماء الديـن وفقهـاء الأمـة في وقتهـا، وقـد قامـوا بسـدّ بعض الثغـرات، ولبّـوا بعـض الاحتياجـات، عـبر جهـود معرفيـة متنوعـة، كان منهـا صياغـة المقاتـل بنمـط يمكـن الاسـتفادة منـه في مراسـم الإحيـاء العاشـورائي، الـذي كان يتنامـى وينتـشر بشـكل ملحـوظ.

وهـو مـا سـنتناوله فيـما بعـد، وسـنحاول تحليـل الظـروف التطوريـة لكتـب المقاتـل في تلـك الحقـب الزمنيـة، وهـذا الأمـر عينـه يمكـن الإجابة بـه عـن النّقطـة الرابعـة التـي تختـص بمقاتـل تلـك الحقبـة، وتمييزهـا عـن المقاتـل المحقّقـة والموثوقـة.

الفصل الثاني

السّيرورة التّاريخيّة لكتب المقتل

كتابة المقتل الحسيني تلفيقاً

لقد تطوّرت صياغة المقتل الحسيني شيئاً فشيئاً عبر الزمن، فنظراً لأهمية واقعة الطف في وجدان الأمّة، أخذ بعض الأعلام -وهم من الأوائل، أي بين القرن الثالث وما بعده- بالتدوين بأسلوب مختلف عن منهج كتابة الروايات الحديثية أو التّاريخيّة، الذي كان سائداً في زمن الواقعة وما بعدها بقليل، وهي التي ذكرناها في الفصل الأول، حيث كان اعتمادها على ذكر الواقعة، كرواية، أو كخبر، أو معلومة، فتكون بمثابة وثيقة تاريخية، إلّا أنّ التطوّر الذي طرأ على تدوين المقتل الحسيني فيما بعد ذلك، قد اعتمد منهجية التلفيق بين تلك الوثائق والمعلومات.

وهو أسلوب تركيبي بين عدّة روايات من مصادر متعدّدة، لتكوين قصة كاملة يمكن عرضها على القارئ، من بداية المسيرة حتى نهايتها، وبالتالي فإنّهم إمّا أن يذكروا مصادرهم العامة في أوّل

الكتـاب، أو يكتفـون بالإشـارة إلى أنّهـم اعتمـدوا الكتـب المشـهورة والموثوقـة في صياغـة مـادة المقتـل الحسـيني.

والفكـرة الرّياديـة في هـذا النـوع مـن التدويـن، هـي عـرض صـورة الحـدث بـما يوجـد مـن أبعـاد متعـدّدة لـه، لتكتمـل الوقائـع في ذهنيـة القـارئ، باعتبـار أنّ المرويّـات التّاريخيّـة تعـدّدت وتقطّعـت، فهـذا قـد يذكـر جانبـاً مـن المبـارزة، وآخـر يذكـر جانبـاً مـن أحـداث المخيّـم الحسـيني، فتدمـج في سـياق واحـد، بحيـث تظهـر كأنّهـا روايـة واحـدة.

ومـن أولئـك الذيـن ابتـدأوا بهـذا الأسـلوب مـن التدويـن، هو الشّـيخ المفيـد في كتابـه (الإرشـاد)، وابـن نـما الحـلي في كتابـه (مثـير الأحـزان)، والسـيد ابـن طـاووس في كتابـه (اللهـوف في قتـلى الطّفـوف)، وهـذه الطريقـة مـن العَـرض لوقائـع المقتـل سـتأثّر في مسـار التدويـن في المقاتـل اللاحقـة بشـكل ملحـوظ.

وقـد ذكـر ابـن نـما في مقدّمـة كتابـه عـن دواعـي كتابتـه بهذا الأسـلوب، قائـلاً: «إنّ الـذي بعثنـي عـلى عمـل هـذا المقتـل، أنّي رأيـت المقاتـل قـد احتـوى بعضهـا عـلى الإكثـار والتطويـل، وبعضهـا عـلى الاختصـار والتقليـل، فهـي بـين طويـل مسـهب، وقصـير قـاصر عـن الفوائـد غـير معـرب، والنكـت فيهـا قليلـة، ومرابعهـا مـن الطـرف والغرائـب محيلـة.

فوضعـتُ هـذا المقتـل متوسّـطاً بـين المقاتـل، قريبـاً مـن يـد المتنـاول، لا

يفضي لملالة وهذر، ولا يجفي لنزارة وقصر، ترتاح القلوب إلى عذوبة ألفاظه، ويوقظ الراقد من نومه وإغماضه، وتسرح النواظر في رياضه، وينبّه الغافل عن هذا المصاب، والذاهل عن الجزع والاكتئاب»[1].

وكلامه واضح في أنّه قام بصياغة المقتل، وترتيبه بحيث يكون متسقاً، عذب اللغة، ليصل إلى مرامه من وعي الأحداث والتفاعل معها من قِبل المجتمع.

ثورة الكتب الشّيعيّة

لقد كان القرن العاشر وما بعده من القرون الهجرية، مرحلة تأليف المجامع الحديثية والتراثية عند الشّيعة الإماميّة في مرحلتها الثانية، وهي المرحلة العظيمة التي دوّنت فيها مشاريع ضخمة، كموسوعة بحار الأنوار للعلامة المجلسي (ت: ١١١٠هـ)، وكتاب وسائل الشّيعة، للحر العاملي (ت:١١٠٤هـ)، وكتاب الوافي، للكاشاني (ت: ١١٩١هـ)، وغيرها، حيث استثمر علماء الشّيعة المساحة السّياسيّة التي أتيحت لهم في عصر الدولة الصفوية، والدولة القاجارية فيما بعد، وبعد أن زال كابوس دولة السلاجقة، استثمروها بتأسيس مشاريع تعوّض ما تم بعثرته من كتب، وما تم إخفاؤه والتكتّم عليه منها، فأظهروه في كتبهم، وجمعوا كلّ شاردة وواردة

(١) موسوعة مقتل الإمام الحسين عليه السلام، ج٤، ص٦٠، محمد بن عيسى المكباس.

فيها.

فمن المتوقع لتلك الحقبة الذهبية، وما توافر فيها من الإمكانات للتواصل مع سائر البلدان، أن تكون المقاتل الحسينيّة التي تُكتب فيها، وفيما بعدها، أوسع من المقاتل التي سبقتها، ولذلك قد اشتمل كتاب بحار الأنوار على مقتل واسع، وأوسع منه في كتاب عوالم العلوم، للشّيخ عبد الله البحراني (ت: ١١٣٠هـ).

إذاً، الوقفة الموضوعية المنصفة لتحرّي المقاتل ذات الثراء المعلوماتي، تقتضي التنبّه لحقيقة أنّ النّهضة الشّيعيّة في جمع التراث الديني على يد كبار العلماء، والخبراء في التراث، هو داع للقول بأنّ المقاتل التي صدرت في هذه الحقبة الزمنية، وإنْ لم تكن قد أشارت لمصدر كلّ معلومة فيها بالخصوص، واعتمدت العرض لسيرة المقتل الحسيني بالتلفيق، أنّها مقاتل ذات اعتبار كبير، وتمثّل أهمية في ثراء معلوماتها، لما قدّمه الواقع الموضوعي في جمع التراث الشيعي من مادة ثرية بالمصادر التي كانت غائبة أو مغيّبة.

دخول السمة الأدبية في صياغة المقاتل

لقد ذكرنا فيما سبق، اتباع العلماء لمنهج التلفيق بين المرويّات التّاريخيّة في المقتل الحسيني، لتكميل الصور والوقائع من جهاتها المتعدّدة، ومع اتساع التشيّع مع نشوء الدولة الصفوية والدولة القاجارية -اللتان شجّعتا على إقامة المآتم الحسينيّة بإحياء عاشوراء بشكل جماعي ومتعدّد- أصبح المجتمع عندئذ بحاجة ماسّة إلى مادة تاريخية ترسم له صورة الحدث العاشورائي وكأنّه يراه، بحيث يتفاعل معه المستمع، ويثير أشجانه، ويهرق الدموع عند ذكر مصابه الأليم، فبرزت وقتئذ كتب بمثابة مقاتل حسينية، تقوم بهذا الدور التفاعلي للجمهور، حيث استخدم مدوّنوها الأساليب الأدبية بمختلف أنواعها للتعبير عن ما تعرّض له الإمام الحسين عليه السلام وأولاده وحرمه وأنصاره، من ابتلاء ومن المصائب والآلام.

لم تكن الفكرة وليدة تلك الحقبة الزمنية، أي القرن العاشر الهجري،

وما بعده، بل كانت قد بدأت تجارب من هذا القبيل من قبل هذا التّاريخ، أي في القرن السادس الهجري، بل من القرن الرابع الهجري أيضاً، حيث اشتهار النائحين عند مرقد الإمام الحسين [1] عليه السلام حينها، وهو من تأثيرات الدولة البويهية ذات النزعة الشّيعيّة، ولكن هذه السمة في المقاتل قد اتسعت في القرن العاشر الهجري وما بعده بشكل ملحوظ، لما أصبح عليه المجتمع الشيعي من ظهور وسعة في زمن الدولة الصفوية، والقاجارية بعدها، وأصبح الكتاب النوعي الجديد متداولاً في المجتمع ومقروءاً على المنابر من قِبل الخطباء، وقد ذكرنا إرشاد المفيد، والملهوف للسيد ابن طاووس، ومثير الأحزان لابن نما الحلي في هذا الاتجاه، كعيّنات سابقة.

فممّا يُنقل فيمن ابتدأ فكرة الصياغة الأدبية المؤثّرة للمقتل الحسيني، أنّ الخوارزمي الذي عاش في القرن السادس الهجري، كان من الخطباء، فلذلك تأثّر نقله للرّوايات بحسب ملاءمتها للمستمع، فاختلفت رواياته من ناحية الكم، ومن ناحية الكيف، عن ابن الأعثم الكوفي، بحسب ما رآه بعض الباحثين[2].

ولكن تظهر التجربة بشكل ملحوظ في مقتل الحسين عليه السلام لأبي الحسن البكري ضمن كتابه (الذروة في السّيرة النبوية)، في القرن

(١) انظر واقعة كربلاء في الوجداني الشعبي، ص٣٧٢.
(٢) انظر نهضة عاشوراء (٢)، ص٥٦، محسن زنجبر.

الخامس والسادس الهجريين، «إنّ رسالة البكري هذه، وإن كانت مختصرة، إلّا أنّ أسلوب كتابتها كان مميّزاً، وعلى طريقة القصّاصين والأدباء، وكانت هذه طريقة جديدة ومبتكرة من أمثال البكري، الذي عاش في القرن الخامس والسادس، وقد كان فتحاً جديداً في عرض تاريخ عاشوراء بهذه الطريقة»[1].

ومنها مقتل الشهداء (فارسي)، لأبي الفخر الرازي، وهو من شعراء القرن السادس الهجري، (الظاهر أنّ المؤلّف قد أورد الكثير من أحداث واقعة كربلاء بقالب شعري، وقد كان له سهم كبير في المقاتل الواردة باللغة الفارسية، بسبب ترجمته للأرجوزات والأشعار التي أنشدها أصحاب الإمام الحسين عليه السلام، هذا المصنَّف، كان موجوداً لدى الكاشفي، مؤلف كتاب روضة الشهداء، حيث نقل عنه الكثير من الأشعار، وأوردها في مواضع متعدّدة من كتاب الروضة)[2].

ظهرت هذه النوعية من الكتابة لكي تكون مُعيناً للخطباء على المنابر، وليحملها الزائر في سفر زيارته للمرقد الشريف للإمام الحسين عليه السلام، ليستذكر فاجعة الطف عند زيارته، وهذا ما صرّح به السّيّد ابن طاووس، عن سبب تأليفه لكتاب اللهوف، بقوله: «إن من أجلّ البواعث لنا على سلوك هذا الكتاب: أنّني جمعتُ كتاب

(١) نهضة عاشوراء (٢)، ص٥٧. دراسة حول المقاتل والمصنفات العاشورائية، محسن زنجبر
(٢) نهضة عاشوراء (٢)، ص٢٥، دراسة حول المقاتل والمصنفات العاشورائية، محسن زنجبر.

(مصباح الزائر وجناح المسافر)، ورأيته قد احتوى على أقطار محاسن الزيارات، ومختار أعمال تلك الأوقات، فحامله مستغنٍ عن نقل مصباح لذلك الوقت الشريف، أو حمل مزار كبير أو لطيف، أحببت أيضاً أن يكون حامله مستغنياً عن نقل مقتل في زيارة عاشوراء إلى مشهد الحسين عليه السلام، فوضعتُ هذا الكتاب، ليضمّ إليه، وقد جمعت هاهنا ما يصلح لضيق وقت الزوّار، وعدلت عن الإطالة والإكثار، وفيه غنية لفتح أبواب الأشجان، وبغية لنجح أرباب الإيمان»[1].

إذاً الغاية التي من أجلها انبعثت هذه المقاتل، هي تقديم المقتل الحسيني في قالب نصّ أدبي، ليكون مستساغاً عند القارئ، ومناسباً لإحياء المجالس العاشورائية التي تُحيا في العاشر من محرم الحرام أو في أيام زيارة الزائرين إلى مرقد الإمام الشّهيد عليه السلام.

وممّا يشهد للواقع في للقرن السادس والسابع الهجريين، مِن إحياء للشعائر الحسينيّة والحاجة لقراءة المقتل، ما ذكره ابن الفطوي في كتابه (الحوادث الجامعة)، في قوله: «وفي سنة (٦٤١ هجرية) تقدّم المستعصم إلى جمال الدين عبد الرحمن بن الجوزي المحتسب، بمنع الناس من قراءة المقتل في يوم عاشوراء، والإنشاد به في سائر المحال، بجانبي بغداد، سوى مشهد موسى بن جعفر...»، وقال: «وفي محرّم سنة (٦٤٧ هـ) تقدّم المستعصم بمنع أهل الكوفة والمُختارة، من

(١) اللهوف في قتلى الطّفوف، السّيّد ابن طاووس، ص٦.

النياحة والإنشاد وقراءة مقتل الحسين، خوفاً من تجاوز ذلك إلى ما يؤدّي إلى وقوع الفتنة»[1]. فكانت العادة جارية منذ القرن السادس والسابع الهجريين على قراءة المقتل، بل هي قبل ذلك، ولكنها قد ظهرت في ذلك الزمان.

وبعد تهيؤ الجو السياسي، اتسع هذا الدور، فجاء كتاب روضة الشهداء للكاشفي (ت: ٩١٠هـ)، الذي هو مثار الجدل منذ أن ظهر للتداول في إيران، وكانت فكرة الكتاب هي الصياغة الأدبية المؤثّرة للسيرة النبوية، ثمّ لسيرة الأئمة الطاهرين، وصولاً للإمام الحسين عليه السلام صاحب المصيبة العظمى والابتلاء الأكبر، ولم يكن النّظر لكتاب الروضة كأمثاله من كتب المقاتل، لعدم توثيقه عند البعض، كما اُختلف في تشيّع مؤلّفه، فبعض قال بأنّه سنّي المذهب، وبعض قال إنّه يميل إلى التشيّع، وقطع آخرون بتشيّعه، كآغا بزرك الطهراني، ولعلّ تضعيف كتابه، لأنّه اتبع طريقة الصياغة الأدبية للمقتل، وهي الطريقة التي لا تقدّم توثيقاً دقيقاً للأحداث، وتعتمد النقل العام من الكتب، أو كان سبب النفرة عند بعض الباحثين منه، أنه كُتب بنَفس يناسب المذهب السنّي، كما افترض بعض الباحثين أنّه «كان يسكن في هرات، التي كان سكنتها جميعاً من أهل السنّة؛

(١) واقعة كربلاء في الوجداني الشعبي، ص٣٦٣، محمد مهدي شمس الدين، عن الحوادث الجامعة، لكمال الدين عبد الرزاق بن المروزي الفوطي البغدادي (ت: ٧٢٣هـ).

لهذا كان الملاّ حسين يتردّد بين هاتين المدينتين، ويرتقي المنبر فيهما، وكان يعمل بالتقية؛ من هنا لم يكتب كتابه روضة الشهداء بالنهج الشيعي بشكل كامل؛ ولذا لم يكن من الكتب المعتبرة في المقاتل» [1].

على أيّ حال، سنرى هذا النهج وهو صياغة المقتل الحسيني بصياغة أدبية مؤثّرة، رائجاً عند العلماء الذين دوّنوا المقتل الحسيني فيما بعد، وما ينبغي الإشارة إليه في هذا النوع من المقاتل، أنّها استخدمت أدوات البلاغة في صياغة العبارات، وأكثرت من السجع والمحسّنات اللفظية، فخرجت عن كونها نصوصاً روائية في مستواها التاريخي، فقدّموا المادة التّاريخيّة بصياغة مختلفة، تحتوي على أدوات التأثير في الآخر.

وممّا استعمل في هذا النهج هو لسان الحال[2] الذي كان يُستعمل في الشعر والأدب العربي بشكل سائد، ولسان الحال من شأنه أن يخلق حواراً تخيّلياً لإبراز المعاني المقصودة والخفية، وهذا ما يدفع نحو التأثّر بالوقائع والاندماج الكلّي معها، إلّا أنّه لا يمكن تسميته نصاً تاريخياً، بل هو عامل مساعد لاستشعار المصيبة الواقعة واستثارة الأحاسيس نحوها، فهو يصيغ النص التاريخي في ذلك القالب.

---

(١) دراسة نقدية لكتب المقاتل عند الشّيعة، الشّيخ علي الدوّاني، ترجمة الشّيخ محمد الحلفي، موقع مؤسسة وارث الأنبياء التابعة للعتبة الحسينيّة، على شبكة الانترنت.

(٢) بحثنا مبحث لسان الحال من جهة فقهية واستظهرنا فيه آراء الفقهاء في كتابنا (فقه الشعائر الحسينيّة).

ولهـذا فإنّـه قـد تكـون هنـاك واقعيّـة للادّعـاء القائـل بـأنّ بعـض الحـوارات والمواقـف التـي اشـتهرت في كربـلاء، ولم يكـن لهـا وجـود في المقاتـل القديمـة، ولم يذكـر كاتبهـا أنّـه نقلهـا مـن كتـاب، هـي حـدث متخيّـل، وغـير حقيقـي، أي أنّـه جـاء بلسـان الحـال، ثـمّ شـيئاً فشـيئاً تحوّل إلى حـدث تاريخـي حقيقـي، إلّا أنّ ذلـك لا يمكـن أن يصـار إليـه إلّا بعـد جهـد بحثـي دقيـق، ويبقـى أنّ القطـع بهـذه النتيجـة هـو أمـر دونـه خـرط القتـاد، فيبقـى التعلّـق بمجـرّد الاحتـمال هـو الأكثـر واقعيـة.

ومـن أدوات النهـج الجديـد في صياغـة المقاتـل أيضـاً، هـي أداة التلفيق التـي اسـتعملها علـماء القـرن الخامـس الهجـري ومـا بعـده، كالشـيخ المفيد وأضرابـه، وهـو التلفيـق بـين الرّوايـات المتعـدّدة، ودمجهـا لتكويـن الحدث في صـورة كاملـة، ولكـن التلفيـق الجديـد في القـرون الأخـيرة أصبـح بشـكل أكـبر، والسـبب في ذلـك هـو توافـر المصـادر وكثرتهـا فيـما بعـد ذلـك، سـواء اتصفـت بالقـوّة أو بالضعـف، ولأنّ الخـبر الضعيـف يصـح الاسـتعانة بـه فيـما دون الحكـم الفقهـي المحلّـل والمحرّم، عنـد العديـد من الفقهـاء، وأنّ هنـاك سـعة في التعامـل التاريخـي مـع النصـوص، بحيـث يكفـي فيهـا النقـل التاريخـي غـير المعـارض وغـير المخـلّ، لهـذا المبنـى في التعامـل مـع الأحـداث التّاريخيّـة، أصبحـت الصياغـة للمقاتـل بشـكل أوسـع وأكمـل، مـن ناحيـة التصـوّر، ومـن ثـمّ التأثـير في المتلقّـي.

تصدّي الفقهاء لكتابة المقتل

الحديث عن القرن العاشر الهجري وما بعده في تدوين المقتل، يلجئنا لذكر حقيقة بالغة الأهمية، والتي قد تكون خافية أو يخفيها البعض عند توجيه سهام نقده لكتب المقتل المدوّنة في هذه الحقبة، وهذه الحقيقة هي أنّ أكثر وأظهر من تصدّى لصياغة كتب المقاتل هم رعيل فقهاء الأمّة، وأعلام الطائفة الإمامية (قدّس الله أسرارهم)، وهي حقيقة ينبغي إبرازها دوماً أمام الناقد الفاحص.

لا يتردّد العديد من الباحثين في الإشارة إلى أنّ هذه الحقبة الزمنية، لم تولّد لنا إلّا كتباً عقيمة ساذجة، اتسمت بالضعف وعملت على التحريف، حيث أضاف مؤلّفوها -بحسب مدّعاهم- أحداثاً من عنديّاتهم، وبأذواقهم الخاصة، وتفنّناتهم، ويمثّلون لذلك بكتاب (روضة الشهداء) للكاشفي، وكتاب (المنتخب) للطريحي، وكتاب (تظلّم الزهراء) للقزويني، وكتاب (محرّق القلوب) للنراقي، وكتاب

(الدمعة الساكبة) للبهبهاني، و(معالي السبطين) للمازندراني الحائري، و(تذكرة الشهداء) للكاشاني، والأهم من كلّ ذلك كتاب (إكسير العبادات وأسرار الشهادات) للدربندي[1]، الذي بالغوا في توجيه سهام النقد الحاد عليه.

هنالك ملاحظات نقدية قاسية قد وجّهت لهذه المقاتل، قاسية في ألفاظها، وقاطعة في تعميمها، حتى أخرجها البعض من دائرة اهتمامه في مشاريعه البحثية الحسينيّة، ولا يعير لها أيّ اهتمام، ويمكن أن نشير إلى ملامح نقدهم فيما بعد بشكل مختصر، ولكننا ينبغي أن نقف وقفة تعريفية عابرة لهذه القامات العلمية، التي تم توصيفها بأنّها (ساذجة، ومحرّفة، ومكذوبة، ومهينة لعاشوراء، ولا يُعتنى بها).

والإشارة بالتعريف للمؤلِّفين، لكي نضع درجة التقييم التي ينبغي أن تتكوّن عند الباحث في أعلى درجات التحسّس، ووضع الورع والتقوى ضمن أدوات النقد، وكلّ ذلك لا لندعو لقبول جميع ما جاء فيها، بل هي دعوى للتأمّل من جديد، ومحاولة إعادة التقييم، لنصعد مركب الإنصاف عبر التفهّم، ويمكن لقراءة المنهجيّة لهذه الكتب، أن تفي بذلك وتحقّقه.

ونذكر منها التالي:

---

(١) راجع نهضة عاشوراء (٢)، ص٨٢. وكتاب الملحمة الحسينيّة للمطهري.

١ – كتاب (المنتخب في جمع المراثي والخطب)، المشهور بالفخري، لفخر الدين الطريحي (ولد سنة ٩٧٩هـ، وتوفي سنة: ١٠٨٧هـ).

قال عنه الشّيخ محمد حرز الدين في كتاب مراقد المعارف: كان من أظهر علماء عصره في العلم والورع والتقى والزهد والعبادة، ومن مشايخ الإجازة ورواة الحديث، وكان شاعراً أديباً مؤلّفاً. وقال عنه الحر العاملي صاحب وسائل الشّيعة في أمل الآمل: فاضل، زاهد، ورع، عابد، فقيه، شاعر، جليل القدر.

وله من المؤلّفات القيّمة: كتاب مجمع البحرين، وجامع المقال، وشرح رسالة الشّيخ حسن بن الشّهيد الثاني، وحاشية على المعتبر للمحقق، وكتاب الاحتجاج في مسائل الاحتياج، وكشف غوامض القرآن، وجواهر المطالب في فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام، وغيرها.

٢- كتاب (محرّق القلوب) لمحمد مهدي النراقي (ت: ١٢٠٩ أو ١٢١١هـ).

وهو الشّيخ الجليل المولى محمد مهدي بن أبي ذر النراقي[١] أحد أعلام المجتهدين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر من الهجرة، ومن أصحاب التأليفات القيّمة.

له في الفقه (معتمد الشّيعة)، وفي الأخلاق (جامع السعادات)، ومشكلات العلوم، وهو والد المولى أحمد النراقي المتوفى ١٢٤٤هـ،

(١) جامع السعادات، ج١، بتصرف.

صاحب موسوعة (مستند الشّيعة) المشهورة في الفقه، وصاحب التأليفات الثمينة، أحد أقطاب العلماء في القرن الثالث عشر.

وكفاه فخراً أنّه أحد أساتذة الشّيخ العظيم المولى مرتضى الأنصاري المتوفى سنة ١٢٨١ هجرية.

ومن أساتذة النراقي في كربلاء، الوحيد البهبهاني (ت:١٢٠٦هـ)، والشيخ يوسف البحراني (ت:١١٨٦هـ)، والشيخ مهدي الفتوني (ت:١١٨٣هـ).

٣ - كتاب (مخزن البكاء) لمحمد صالح البرغاني[1] تمّ تأليفه في سنة ١٢٥٦ هـ.

قال الشّيخ آقا بزرك الطهراني في الطبقات: «من مشاهير العلماء... كان من رجال العلم الأكابر، وحجج الإسلام الأفاضل، وفقهاء الأُمّة الأعلام، من أساتذته في كربلاء: الشّيخ باقر البهبهاني، والسيّد حسين المعصومي، والسيّد مهدي بحر العلوم، والشيخ جعفر صاحب (كشف الغطاء)، والشيخ عبد الغنيّ القزويني.

له مؤلّفات عديدة، منها: (غنيمة المعاد في شرح الإرشاد) أي: إرشاد الأذهان في الفقه للعلّامة الحلّي، في أربعة عشر مجلّداً، (مسالك الرشاد في شرح الإرشاد) في ثلاثة مجلّدات، (فنّ الفقاهة)، (بدائع

(١) مخزن البكاء، ج١، بتصرف.

الأُصول)، (بحر العرفان ومعدن الإيمان في تفسير القرآن) في سبعة عشر مجلّداً، (مفتاح الجنان في حلّ رموز القرآن) في ثمانية مجلّدات، (مصباح الجَنان لإيضاح أسرار القرآن) في ثلاثة مجلّدات، (كنز الواعظين في أحوال الأئمّة الطاهرين) في أربعة مجلّدات، (الدرّة الثمينة في المواعظ)، (مفتاح البكاء في مصيبة خامس آل العباء) بالفارسيّة، (مخزن البكاء) مطبوع بالفارسيّة في مقتل سيّد الشهداء الحسين عليه السلام، (كنز المصائب) كتاب مخزن البكاء لمحمد صالح البرغاني تمّ تأليفه في سنة ١٢٥٦ هـ.

٤- المقتل من كتاب بحار الأنوار، للعلامة المجلسي (ت: ١١١٠هـ).

هو الشّيخ محمّد باقر ابن الشّيخ محمّد تقي المجلسي، قال الحرّ العاملي عنه: «مولانا الجليل محمّد باقر بن مولانا محمّد تقي المجلسي، عالم، فاضل، ماهر، محقّق، مدقّق، علاّمة، فهّامة، فقيه، متكلّم، محدِّث، ثقة ثقة، جامع للمحاسن والفضائل، جليل القدر، عظيم الشأن».

وقال عنه الشّيخ يوسف البحراني (ت: ١١٧١ للهجرة) في (لؤلؤة البحرين): لم يوجد له في عصره، ولا قبله ولا بعده، قرينٌ في ترويج الدِّين، وإحياء شريعة سيّد المرسَلين، بالتّصنيف والتّأليف،

والأمر والنّهي، وقَمْع المعتدين والمخالفين من أهل الأهواء والبِدَع والمعاندين.

من أشهر مؤلّفاته كتاب بحار الأنوار في ١١٠ مجلدات، وكتاب مرآة العقول في شرح أصول الكافي في ٢٦ مجلداً، وله كتب عديدة أخرى.

٥- كتاب (إكسير العبادات في أسرار الشهادات)، للملا آغا بن عابد المعروف بالفاضل الدربندي (ت: ١٢٨٥هـ أو ١٢٨٦هـ).

هو المولى العلامة الفاضل الملا السّيّد آغا بن عابد بن رمضان بن زاهد الشيرواني الحائري، المعروف بالفاضل الدربندي، قال عنه الشّيخ الآغا برزك الطهراني: هو أحد نماذج السلف الصالح الذين يحق لنا الاعتزاز بهم والإشادة بذكرهم.

وقال عنه السّيّد الأمين في أعيان الشّيعة (... فقيه أصولي متكلّم محقّق مدقّق جامع للمعقول والمنقول، خرج من دربندر إلى كربلاء لطلب العلم، وناصب البابية أيام ظهورهم بكربلاء، وحاولوا اغتياله في داره فدافع عن نفسه، إلى أن هرب، ولكنه جرح جراحًا بالغة في وجهه).

وذكر عنه معاصره التنكابني في قصص العلماء أنّه: «صدف الفقاهة والاجتهاد، عالم عامل مسدّد، فذْلَك حكماء الإسلام، قدوة

أرباب الكلام، وفي الحقيقة علاّمة هذه الأزمنة، ووحيد الأمكنة، من تلاميذ شريف العلماء»[١].

من كتبه الرسالة العملية وهي مجموعة فتاواه للناس، وكتاب خزائن الأصول، والقواميس في علم الرجال، والفن الأعلى في الاعتقادات.

٦ – كتاب (تذكرة الشهداء)، للملا حبيب الله شريف الكاشاني (١٢٦٢هـ - ١٣٤٠هـ).

من الفقهاء المكثرين في التأليف وله حوالي ٢٠٠ مؤلّف في مختلف العلوم الدينيّة، كالفقه والأصول والدراية والعقيدة وشرح الأدعية، وهو من الفقهاء المراجع العاملين في كاشان، قال عنه الآغا بزرك الطهراني: عالم فقيه، ورئيس جليل، ومؤلّف مروّج مكثر.

من مؤلّفاته: الأنوار السانحة في تفسير سورة الفاتحة، إيضاح الرياض، بوارق القهر في تفسير سورة الدهر، منية الأصول، نظم عربي في الدراية، نخبة التبيان في علم البيان[٢].

٧ – كتاب (الفوادح الحسينيّة)، للعلامة الشّيخ حسين البحراني (ت: ١١٢٥هـ).

---

(١) قصص العلماء، الميرزا محمد بن سليمان التنكابني، ص١٨٧.
(٢) راجع تذكرة الشهداء، ص٧ -٩.

الشّيخ حسين بن محمد بن أحمد بن إبراهيم المتوفى في سنة ١١٢٥هـ، قال عنه صاحب الأنوار: «كان من العلماء الربّانيين والفضلاء المتتبعين، والحافظ الماهر، من أجلّة متأخري المتأخرين، وأساطين المذهب والدين».

وهو علامة واسع العطاء، تتلمذ عليه الكثير من العلماء، وجادت محبرته العديد من المؤلفات القيّمة، منها موسوعته الفقهية (الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع)، الرّواشح السبحانية في شرح الكفاية الخراسانية، في خمسة مجلدات، السّوانح النّظريّة في شرح البداية الحرية، في ستة مجلدات، الحقائق الفاخرة في تتميم الحدائق الناظرة، في مجلدين، منظومة في النحو، الجنّة الواقية في أحكام التقية، محاسن الاعتقاد وسداد العباد، وهي رسالة عملية لمن يرجع إليه في الفتوى، وقد كان العديد من أهل البحرين والقطيف يرجعون له في التقليد وإلى زماننا هذا، باعتبار مسلكه الأخباري الذي يجيز التقليد للميت ابتداء.

له عدّة كتب في التعزية الحسينيّة، منها مريق الدموع في ليالي الأسبوع، وله كتاب في التعزية اشتمل على ثلاثين مجلساً للشهر كلّه، وكتاب الفوادح لتعازي عشر المحرم، قال عنه الشّيخ علي البحراني في أنوار البدرين: وهو كتاب جليل[1].

(١) أنوار البدرين، الشّيخ علي البحراني، ص٢٠١.

إلى هنا نكتفي بما ذكرناه، لتبيان أنّ تلك المقاتل التي وقع عليها الهجوم والتعميم في التوصيف السلبي، بل والاستخفاف بها، لم تخرج عن جهلاء باللغة، ولا بالدراية والرجال، أو بعلوم الفقه والأصول، بل هم من روّاد هذه العلوم، ومن المتمكّنين منها، وقد تصدّوا للفتيا، فكانوا من كبار الفقهاء، العاملين من أجل إحياء الدين عبر الكتاب والتدريس وغيره.

إن ثبوت تصدّي أولئك الفقهاء الكبار لكتابة المقتل الحسيني، كان في غالبه ضمن الأساليب المعتمدة في ذلك العصر، من السرد الأدبي الذي يُقصد به التأثير في المتلقّي من خلال الأدب وفنون اللغة ونظم الشعر، لا من خلال اختلاق الأكاذيب كما يقول البعض، وقد أبرز بعضهم في كتابه، عمق الظلامة، وحجم المأساة في واقعة الطف الأليمة، من خلال حشد الرّوايات التي تظهر هذا الجانب، وتغليب روايتها، لا من خلال تحريف الواقع التاريخي ليكون مأساوياً، كما ادّعى البعض، وبذلك يتبيّن للقارئ المُنصِف، حجم الظلم الذي تعرّض له أولئك الفقهاء، وحجم الخسارة التي يمكن أن يتعرّض لها الواقع العلمي، جرّاء تجاهل تلك الأسفار.

وهناك كتب أخرى عديدة، أحجمنا عن ذكر تفصيلها رعاية للاختصار، ولا بأس بذكر بعض الأسماء منها لتكتمل الإشارة لكتب المقاتل التي صدرت في القرون الأربعة الهجرية، من العاشر وحتى الرابع عشر.

فمن الكتب التي صنّفها بعض الباحثين ضمن الكتب غير المعتبرة، بل والمهملة، إضافة إلى السابقة، هي:

١ - كتاب (معالي السبطين في أحوال السبطين الحسن والحسين)، لمحمد مهدي الحائري المازندراني (١٣٠٠هـ - ١٣٨٥هـ).

٢ - كتاب (تظلم الزهراء من إهراق دماء العباد)، لرضي بن نبي القزويني، (عاش سنة ١١٣٤ هـ).

٣ - كتاب (الدمعة الساكبة)، لمحمد باقر البهبهاني (ت: ١٢٥٨)، وهو من تلاميذ الفاضل الدربندي.

٤ - كتاب (عنوان الكلام)، لمحمد باقر الفشاركي (ت: ١٣١٤هـ)، من فقهاء أصفهان، كان مختصاً بالفقه، وكان خطيباً وواعظاً.

٥ - كتاب (الكبريت الأحمر)، لمحمد باقر البيرجندي (١٢٧٦ - ١٣٥٢هـ).

الفصل الثالث

مناقشة الملاحظات النقدية على المقاتل المتأخّرة

الملاحظات النقدية على المقاتل المتأخّرة

لقد ذكرنا أنّ السمة العامة للمقاتل المتأخّرة عن القرن السابع، وخصوصاً تلك التي صدرت في القرن العاشر وحتى الرابع عشر الهجري، هي صياغة المقتل الحسيني بأدب مؤثّر ومهيّج للأحزان، كما اشتمل بعضها على مجالس مرتّبة ذات موضوعات عامّة، تركّزت على موضوع البلاء، والسيرة، والوعظ، لتحقيق الارتباط بأهل البيت عليهم السلام، وعدم الانصراف إلى الدنيا، وهي بمثابة مجالس يقرأها الخطيب في المحافل الحسينيّة التي سادت بكثرة في تلك الأزمان.

ولا شك أنّ النّظرات النقدية لا بدّ منها لكتب التّاريخ، سواء كانت كتب موثوقة أو غير موثوقة، وذلك لاستخلاص الصّحيح منها، وعدم قبول غير الصّحيح، عبر مقاربات ومقارنات موضوعية.

فحتى الكتاب الذي يُعد موثوقاً، لم يسلم من الخطأ والسهو أو اللبس وما شابه ذلك، وقد عمل العلماء في المسار النقدي على

هـذه الدرجـة مـن درجـات النقـد وهـم يدوّنـون كتبهـم في المقاتـل، فلـم يـدّع أحـدٌ أنّـه صـبّ كلّ مـا رآه مـن معلومـات في ودعـاء كتابـه، فـترى في سـيرتهم التدوينيـة، بأنّهـم لا يقبلـون أيّ شيء يُذكـر، بـل يعمـدون إلى مقارنتـه بـما لديهـم مـن ثوابـت، ويزنونـه بغـيره مـن الوقائـع الثابتـة، فيختـارون نصّـاً ويرفضـون آخـر، ويقدّمـون رؤيـة ويؤخّـرون أخـرى، أو لا يقبلـون عبـارة هنـا أو هنـاك ممّـا لا يؤمنـون بأنّهـا مناسـبة، إلّا أن يكـون همّهـم جمـع المشـتّت مـن الأخبـار دون تحقيـق فيهـا، وهـذا بحـد ذاتـه، يعتـبر خدمـة تراثيـة علميـة، يقدّمونهـا للمحققـين.

إنّ النقـد المتأخّـر قـد أخـذ يتسـع بحالـة مـن التعميـم لجميـع هـذه المقاتـل المتأخّـرة، وهـذا مـا ينبغـي الوقـوف عنـده والتأمّـل فيـه مـن أولئك الباحثـين، حتـى أنّهـم صنّفـوا المقاتـل إلى ثلاثـة أصنـاف، فمنهـا الموثـوق، ومنهـا شـبه الموثـوق، ومنهـا المحـرّف المـليء بالأسـاطير والخرافـات عـلى حـدّ تعبيرهـم، وقـد عـدّوا تلـك المقاتـل مـن الصنـف الثالـث مـع الأسـف الشـديد، وهـذا انحـراف عـن السـليقة النقديـة، الحريصـة عـلى الوصـول إلى الحقائـق مـن خـلال التأمّـل في كافـة المرويّـات، وتقليـب النّظـر الموضوعـي، وفتـح بـاب الاحتـمال غـير المخالـف لحكـم شرعـي، وغـير المعـارض لعقيـدة صحيحـة.

فممّا ذكروه لنقد هذه الطائفة من المقاتل التالي:

١ – أنّها كانت تنطلق من منطلق البلاء، فكانت تشدّد على مسألة العطش والأسر والابتلاء.

٢ – أنّها كانت تقصد إثارة الحزن، فتبالغ في إظهار المأساة بدرجة أقوى.

٣ – أنّها مليئة بالكذب والافتراء، لأنّ عقيدة المؤلّفين هي عدم الممانعة من استخدام أيّ وسيلة للوصول إلى ثواب البكاء الكبير، ولو كان على حساب الأخبار الصحيحة، لأنّ الأخبار الصحيحة لا تحقق معاني الابتلاء، والحزن المطلوبة لهم.

تبدو هذه النقاط الثلاث ذات محور واحد، وهو التبرير لنقل الرّوايات الضعيفة أو غير الصحيحة للوصول إلى هذه الغايات، بل والتبرير للاختلاق للروايات، أو نقل المكذوب منها، وهذه الغايات هي إظهار شدّة الابتلاء الذي تعرّض له أهل البيت عليهم السلام، وإظهار مقدار الألم الذي نال الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه في كربلاء، من أجل البكاء والإبكاء.

ولا يمكن التعليق على ذات الغايات، باعتبارها غايات مشروعة بحد ذاتها، بل هي متحقّقة في الحدث الكربلائي الأليم، فإنّ الابتلاء الذي تعرّض له الإمام الحسين عليه السلام عظيم، والآلام والمصائب التي وقعت عليه، لم يسبق لها مثيل، بل هي أعظم مصيبة في السماوات

والأرض، ولا يذكره مؤمن إلّا استعبر، أمّا الاستعانة بتلك الغايات المشروعة، لإثبات اختلاق الوقائع الأليمة، والأحداث المأساوية، لإدرار الدموع، وإظهار التفجّع، فهذا ما لا يمكن قبوله، لأنّه تبرير واهٍ، ونؤكّد: أنّ تغليب إظهار هذه الجوانب ليس فيه محذور، فيمكن لكلّ أحد أن يتناول جانباً من حادثة كربلاء بمعزل عن الجوانب الأخرى، من دون أن يلغيها.

أمّا الكذب فهو محرّم بنص الشريعة، ولا خلاف في ذلك، إلّا لغايات الإصلاح أو الاضطرار وما شابه، فلا يمكن أن تكون الغايات المذكورة، داعية لنقل الكذب والتحريف، فلا علاقة بين هذا وذاك، وكما نعلم كضرورة دينية، وشهرة تاريخية عند كافة المسلمين، أنّ مصيبة الإمام الحسين عليه السلام هي مصيبة عظمى، لا تضاهيها مصيبة، تتفتّت بسببها حتى القلوب المتحجّرة، فقد روى ابن قولويه في كامل الزيارات عن أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: **قَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام أَنَا قَتِيلُ الْعَبْرَةِ لَا يَذْكُرُنِي مُؤْمِنٌ إِلَّا اسْتَعْبَرَ.**

وعنه عليه السلام قال: **نَظَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام إِلَى الْحُسَيْنِ فَقَالَ يَا عَبْرَةَ كُلِّ مُؤْمِن.**

وعن هارون بن خارجة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: **كُنَّا عِنْدَهُ فَذَكَرْنَا الْحُسَيْنَ عليه السلام وَعَلَى قَاتِلِهِ لَعْنَةُ اللهِ فَبَكَى أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام**

وَبَكَيْنَا قَالَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ قَالَ الْحُسَيْنُ عليه السلام أَنَا قَتِيلُ الْعَبْرَةِ لَا يَذْكُرُنِي مُؤْمِنٌ إِلَّا بَكَى[1].

وغير ذلك من ورايات توضّح طبيعة المأساة المحرقة للقلوب، وهي التي بكت لها السماوات، فلا تحتاج إلى الكذب والافتراء، من أجل تحقيق غاية التفاعل بالبكاء، وبالرغم من ذلك، فإنّنا لم نجد من هؤلاء الأعلام من قال بجواز الكذب من أجل غاية الإبكاء، كما ادّعاه غير واحد من المحققين الجُدد، فإطلاق هذا التعميم يُعتبر تجنّياً عليهم وقولاً بلا دليل.

هل يرى البعض جواز الكذب في نقل المقتل؟

هنالك فرق بين مَن يرى جواز الكذب في سبيل الوصول إلى الدمعة، ومَن يرى التسامح في أدلة السنن، وقبول الأخبار الضعيفة المأخوذة من الكتب الموثوقة للوصول إليها، فإنّنا نرى تأكيد عدد من أولئك العلماء على رفض الكذب وحرمته في نقل الأخبار، وبالتالي حرمة نقل الخبر المعلوم كذبه.

فإنّ النراقي، مثلاً، ذكر صريحاً أنّ مبناه هو جواز نقل الخبر الضعيف، إذا لم يؤدِّ إلى حكم شرعي وجوبي، ولكنه لا يقصد بذلك نقل الخبر المكذوب، والفرق بيّنٌ لكلّ ذي لب، بين نقل الخبر الضعيف

(١) كامل الزيارات، ابن قولويه القمي، ص١٠٩.

المحتمل صدقه، وغير المعلوم كذبه، ونقل الخبر المعلوم كذبه.

يقول البرغاني الذي كان من جملة المتهمين، في كتابه مخزن البكاء، الذي وصفوه بالضعيف والذي لا يُعتمد عليه، قال موضحاً رؤيته في التدوين التاريخي: «باشرت بتأليف كتاب يحتوي كثيراً من الأحاديث الباعثة على البكاء في مراثي سيّد الشهداء، وكلّ خبر وأثر يكون مدعاة حزن وبكاء، يكفي في المقام ما لم يترتّب عليه حكم من الأحكام الشرعية، من هنا لم أبادر بتصحيح المسألة، وإنّما اقتصرت على الخبر، واكتفيت بوجوده في الكتب الموثوقة»[1].

فكان نقله من الكتب المشهورة والموثوقة عنده، وأكثر من نقل البرغاني عنهم، في مخزن البكاء، هو (بحار) المجلسي، و(مُنتخب) الطُرَيحي و(عوالم) البحراني.

وعلى سبيل المثال، نجد الدربندي يقول في مقدّمة كتابه إكسير العبادات -وهو من المقاتل المرمية بالخرافة والكذب-، بتعبير واضح، بحرمة نقل الخبر المكذوب، ويبيّن منهجه في القبول، إذ يقول: ليس صحيحاً نقل أمور لا أصل لها ولا أساس لها في مؤلّفات العلماء والمؤرّخين، وأخبارهم وكتبهم. وهنا تناول بالبحث موضوعاً خاصّاً ربما أشكلوا عليه فيه، وهو النقل عن الشّيخ حسين بن العصفور

(١) مخزن البكاء، ص١، عن الملا آقا وتدوين المقتل، رسول جعفريان، ص ٦٨.

البحراني، المتهم -زوراً- بأنّه كان يرى صحّة وضع الأخبار الخاصة بمضاعفة عدد الأعداء في كربلاء، بغية زيادة حدّة البكاء والحزن، وهو -الدربندي- يرى ذلك اتهاماً خاطئاً، فيقول: (فليس هذا الانتساب إلّا من الفرية المحض، ومحض الفرية)[١].

اتهام علماء البحرين القدامى بتجويز الكذب

من الملاحظات المهمّة التي ينبغي توخّي الحذر فيها في هذا المجال، هو التعميم المناطقي في تقييم الرواية، وتقييم الكتب، وكما قدّمنا الإشكال على التعميم عبر القرون الزمانية في المقاتل، فإنّ التوصيف المناطقي يصعب تقبّله أيضاً، خصوصاً إذا صدر من باحث محقّق[٢]، فمن ذلك وصم علماء البحرين بأنّهم يجيزون الكذب في الروايات الشريفة، ومنها ما في المقاتل، ويدّعي أصحاب هذا التعميم أنّ علماء البحرين تفرّدوا بروايات لا أساس لها من الصحّة، بل هم الذين ملأوا الكتب بالأكاذيب والخرافات.

لذلك نجد السّيّد الدربندي في مقدمة كتابه يدافع عن اتهام الشّيخ حسين العصفور بتبنّي هذا الرأي، ويقول إنّ هذا، الفرية

(١) الملا آقا الدربندي وتدوين المقتل، ص٩٤، رسول جعفريان، عن أسرار الشّهادة.
(٢) انظر على سبيل المثال رسول جعفريان في كتابه (الآقا الدربندي وتدوين المقتل) ص ١٠٠ حيث يعد الاستناد لكتاب الشّيخ حسين العصفور من مثالب الدربندي، وكذلك ظهر تسجيل للشّيخ الغروي يوصف أهل البحرين بأنّهم مصدر تلك الأخبار المكذوبة.

المحـض ومحـض الفريـة، أي لا أسـاس لهـا مـن الصحّـة أصـلاً.

ثمّ إنّه لو ثبت في حقّ واحد، فكيف يسوغ لنا أن نتهم الجميع بذلك؟! ولا نحتاج إلى جهد في الإشارة إلى جهود علماء البحرين في إعلاء راية الدين والولاء لأهل البيت عليهم السلام، ولا يُجبّذ الدخول في حوارات ذات طابع إقليمي تركّز العصبية للبلدان دون النّظر لِقِيَم الحق[1]، إلاّ أنّ ذكر المفارقات هو لبيان افتقار بعض أهل التحقيق، للتحقيق والإنصاف.

فمن المفارقات التي تُظهر عدم الاستواء المنهجي في النقد، نجد بعض المحقّقين يشنّع على رواية الحديث المشهور، في التوسّل بأهل البيت (عليهم السلام)، ويدّعي من غير دليل، أنّ العلامة المجلسي في البحار لم يذكره حين جاء به تلميذه الشّيخ عبد الله صاحب العوالم من البحرين، لأنّ العلامة المجلسي لا يقبل إلّا الموثوق في كتاب البحار، ولكن هذا الباحث يناقض رؤيته هذه، ففي المقابل تجده يشنّع على الفاضل الدربندي ذكره لرواية ضرب السيدة زينب عليها السلام جبينها بمقدّم المحمل، فيرفضها رفضاً قاطعاً، ويصفها بالموضوعة، برغم رواية المجلسي لها في بحاره نقلاً عن ما أسماه (بعض الكتب

(١) مع أنّ الشّهيد مطهري ينقل عن العلاّمة النوري في كتاب الملحمة، ج١، ص١٣، أنّ مصدر الأكاذيب على حد تعبيره هي كربلاء والنجف وإيران، وهو قول لا نرتضي تعميمه بهذه الصورة، ولكن بعض من اتبع منهج الشّهيد مطهري يقلب التهمة على أهل البحرين، وكلا التهمتين باطلتان.

المعتبرة)[١]، فهو يرى العلامة المجلسي لا ينقل إلاّ المعتبر من الروايات، إن كان في مقابله رواية رواها عالم من أهل البحرين، ولكنه لا يرى المجلسي ينقل رواية معتبرة برغم تصريحه بذلك، مقابل تضعيف الفاضل الدربندي، وهذه مفارقة واضحة، ومعها مفارقات كثيرة، تظهر عدم الانسجام المنهجي في النقد عند بعض الباحثين.

وإذا طالعنا كتاب الفوادح الحسينيّة والقوادح البينية، للعلامة الشّيخ حسين العصفور البحراني، سنجده كتاباً مرتّباً على الليالي العاشورائية، ليقرأ فيها، فينقل رواياته من المصادر المشهورة، ككتاب الكافي، وكامل الزيارات، وأمالي الصدوق والخصال، والخرائج، وكتاب البصائر، ومثير الأحزان، وتفسير العسكري، وغيرها، ممّا هو مذكور مصدره، فيقوم بعد ذكره للرواية بالتعليق، واستثارة الأحزان، وتحفيز المؤمن على الاندماج، والتفاعل مع مصائب الإمام الحسين عليه السلام، ويسرد شعراً بهذا القصد، وقد يذكر في بعض الأحيان ما هو مرسلاً بقوله (ورُوي) وهو هنا، كما هو ظاهر، قد نقلها من بعض المصادر، وإن لم يذكر اسمها، ولكن هذا لا يُعدّ من الكذب بحال، لأنّه لم يختلقه من عنده، وعند نقله إنّما تكون عهدته على راويه، وإن اُختُلِف معه في توصيف المنقول بالتضعيف وغيره، إلّا أنّ ذلك لا يسمّى كذباً أبداً.

(١) انظر بحار الأنوار، ج٤٥، ص١١٤.

وهـذا الأسـلوب ذاتـه الـذي اتبعـه ابـن الأعثـم، والسـيد ابـن طـاووس، وغيرهـم، وهـي مـن الكتـب التـي اعتبروهـا كتبـاً معتـبرة، يمكـن التعويـل عليهـا في النقـل، فكيـف يسـوغ لأولئـك، ولا يسـوغ للعلامـة الفقيـه الكبـير الشّـيخ حسـين البحـراني رَحِمَهُ اللهُ؟!

مسألة التفريق بين الحديث الشريف والرواية التأريخية

إنّ التفريـق مهـم بـين نقـل الحديـث الشريـف عـن النبـي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وأهـل بيتـه الأطهـار عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وبـين النصـوص التّاريخيّـة الحاكيـة للوقائـع والأحـداث، وقـد اعتـبر الكثـير مـن العلـماء أنّ النقـل التاريخـي أخـفّ مؤنـة مـن نقـل الحديـث، فيكفـي في التّاريـخ الوثـوق العـام واحتـمال الصـدق، أي لا يُنظر في نقـل الروايـة التّاريخيّـة للسـند المتّصـل بقائلـه، بـل حتـى في الرّوايـات الشريفـة، كـما هـو رأي الكثـير مـن الفقهـاء، خصوصـاً المعاصريـن منهـم، أنّ الوثـوق بالمـروي كافٍ في الأخـذ بـه، والوثـوق بـه يتـمّ مـن خـلال وجـوده في الكتـب المعتـبرة، أو أن يكـون محفوفـاً بالقرائـن الدالـة عـلى صدقـه، أمّـا في الأحاديـث في المسـتحبّات، فالمؤنـة فيهـا أخفّ، وهـذا مـا عـبّروا عنـه بالتسـامح في أدلّـة السـنن[1].

كـما أنّ نقـل الحديـث بالمضمـون جائـز[2]، وهـو أهـم مـن التّاريـخ،

(١) لقـد خالـف بعـضٌ التسـامح مـن رأس، وبعـض حـدّده بوجـوده في كتـب الأصحـاب المعتـبرة، إلّا أنّهـم يأخـذون بـه لاحتفافـه بالقرائـن.

(٢) راجع الروايات في ذلك.

فإنّ النقل التاريخي قد نُقل بالمضمون، بل هو حكاية المؤرخ للوقائع من أساس، فلا يُمنع أن يصيغه غيره بصياغة مختلفة عنه، وبهذا جرت السّيرة العقلائية، والعُرف الخاص عند أهل الفن.

ومن الغريب ما بدأ به العلامة النوري (رحمه الله) من نقد حاد على بعض المقاتل المعاصرة له، ومنها كتاب الدربندي، والنراقي، والقزويني، وغيرهم، حيث رفض نقل الرّوايات التّاريخيّة المكذوبة على حدّ تعبيره، وهو أمر متفق عليه، إلّا أنّه رفضها وهو في سياق الحديث عن النقل من غير سند، فكيف تكون مكذوبة، لمجرّد كونها من غير سند؟!

ولا يخفى أنّ العلامة النّوري قد ساق الأحاديث الكثيرة في كتابه مستدرك وسائل الشّيعة من الروايات المرسلة، بل روى بعضها معتقداً أنّها للمعصوم من غير أن يرويها راويها عن المعصوم صراحة، فكيف لا يصحّ في باب الحكاية للوقائع التّاريخيّة مثل ذلك؟!

ومن أمثلة ما أنكره العلّامة النوري ما نقله الفاضل الدربندي في مقاتل الشهداء، وما فيه من أرقام وأعداد كبيرة، فقد أنكر العلّامة النوري ذلك باعتباره:

أوّلاً: من كتاب نُسب لعالم من العلماء العامليين المعروفين، ولكنهم لم يجدوا له كتاباً بهذا الاسم.

وثانياً: لأنّ ما فيه من نقل مخالف للمشهور ويحتوي على مبالغات وكذب[١].

ونجد أنّ الدربندي في الجزء الثاني من كتابه إكسير العبادات، وبعد أن نقل من ذلك الكتاب المشار إليه، كيفيات المقاتلة للشهداء، وذكر عدد القتلى الكبير وما شابه ذلك، ممّا هو خلاف المشهور، قام بالتذييل بعد السرد، وأوضح أنّه أخذها من شخص سيد علوي اسمه السّيّد جعفر، ويظهر من كلامه أنّه يعرفه، ويعرف أباه وجدّه، وهم من الخطباء في مجالس الأعاظم في كربلاء، وهذا السّيّد يحدّث عن أبيه عن جدّه، أنّ هذه النسخة من مصنّفات الشّيخ الجليل شهاب الدين العاملي، ثمّ ذَكَر الدربندي نفسه، حالها من الضعف ومخالفتها للمشهور، وقال في مسألة الوثاقة ما نصّه: «وبالجملة فإنّي في حال هذه النسخة في شك وريب، بل إنّ أمارات الوضع والجعل فيها ليست في غاية الخفاء»[٢].

إذاً، فالسيد الدربندي متوافق مع العلامة النوري في مسألة التضعيف، ولكنه لا يراها مقطوعة الكذب، كما يصرّ على ذلك النوري بضرس قاطع، كما أنّه ردّ الإشكال وأجاب عنه، بأنّه من الأخبار غير مقطوعة الكذب، وهناك فرق بين المظنون الكذب والمقطوع، وذكر ما يدلّ على أنّه يصح النقل مع نسبة المنقول إلى ناقله، والعهدة عليه.

(١) انظر اللؤلؤ والمرجان في أدب أهل المنبر، ص١٨٠، الشّيخ حسين النوري الطبرسي.
(٢) إكسير العبادات، ج٢، ص٣٠٦.

أمّـا في جانـب دلالـة النـص ومضمـون الأخبـار، فـكان إصرار العلامـة النـوري عـلى أنّهـا نكـرة، ومخالفـة للديـن والعقـل، إلّا أنّ الفاضل الدربنـدي لا يوافقـه في هـذا القطـع، ويراهـا ممكنـة، وهنـا يبـدأ الحديـث عـن المضمـون والدلالـة، فيفتـح بابـاً للاحتـمال والإمـكان، ويذكـر المسـألة التـي اشـتهر بهـا مـن توسـعة يـوم عاشـوراء، وبقـاء الشـمس في كبـد السـماء سـبعين سـاعة أو أكثـر، وهـذا مـا يجعـل أخبـار ذلـك الكتـاب في سـاحة الإمـكان عنـده.

وأنـت تـرى التبايـن في المبـاني، والتبايـن في نـوع قـراءة الدلالـة، وهـي السـمة التـي سـوف نتحـدّث عنهـا عنـد الفاضـل الدربنـدي فيـما بعـد.

إلّا أنّ مـا نـودّ الخلـوص لـه، هـو أنّ مخالفتنـا لمضمـون الروايـة التّاريخيّـة، لا يـبرّر للباحـث أن يصفهـا بالكـذب، بـل يصفهـا بصفتهـا الموضوعيـة، كأن يقـول إن مضمونهـا لا يتفـق مـع المضامـين الدينيّـة، أو لا يتعقّـل هـو ذلـك المضمـون، أو يسـتبعده، أو غـير ذلـك مـن توصيفـات تنـمّ عـن الدقّـة في التحقيـق.

اختلاف المباني والغايات

فالحاصـل أنّ أصحـاب المقاتـل المتأخّـرة هـم مـن الفقهـاء العظـام، والعلـماء الكبـار، والخـبراء في النقـل، وأهـل التقـوى والـورع، المبرّئـين مـن الكـذب والتدليـس، والمنزّهـين عـن اختـلاق الخرافـة والأسـاطير،

وأنّ الاختلاف الحاصل في بعضها أو مع ما نُقل في بعضها، لم يكن إلّا اختلافاً مبنائيّاً في درجة قبول الخبر التاريخي، وإلّا فإنهم غالباً ما ينقلون عن كتب معلومة معروفة مشهورة، والنزر اليسير من نقولاتهم كانت من مصادر لم يصرّحوا بها، وقد تكون من كتب لم تصلنا بعد، أو من كتب لم يُعلم مؤلّفوها.

كما أنّ المتتبع لتلك المقاتل سيجد فيها قسماً من التحقيق الضمني، وسيجد في بعض جوانبها التمييز بين الأخبار، بحسب قرائنهم أو مقارناتهم بين الأخبار، فيقبلون بشيء ويرفضون آخر، ونكتفي بذكر مثال واحد على هذا الشأن من كتاب (تظلّم الزهراء) للقزويني -الذي عدّه صاحب الملحمة الحسينيّة من المقاتل المرفوضة-، وهو أنّه قد امتنع عن تدوين رواية عرس القاسم، لأسبابه التي ذكرها.

يقول في سياق ذكر مبارزة القاسم بن الحسن عليه السلام يوم العاشر: «أقول: ثمّ إنّه نقل في الكتب، بروز قاسم بن الحسن عليه السلام ومبارزته، وليس فيها ذكر مصاهرته إلّا في المنتخب، فإنّه ذكر قصة مصاهرته، ولكن لمّا ذكر الفاضل المتبحّر أنّ هذه القصة لم يظفر بها في الكتب المعتبرة والروايات المعتمدة، وكأنّه لم يعتمد على هذا النقل فيه، صفحنا نحن أيضاً عن نقله، لأنّ الناقل أيضاً لم ينسب إلى أحد، بل قال: ونُقل»[1].

(١) تظلّم الزهراء من اهراق دماء آل العباء، ج١، ص٢٣٨، المولى نبي بن رضي القزويني.

إذاً، هذا هو أحد المتهمين بنقل الأساطير، ومن الذين قيل عنهم إنّهم لا يزنون الرّوايات، بل يدوّنونها مادامت تؤدّي غرض الإبكاء وحرقة الحزن، نراه يرفض خبراً من شأنه أن يثير الأشجان ويلهب العاطفة لدى القارئ والمستمع، إلّا أنّه يصفح عنه، ولا يذكره، لعدم اطمئنانه به، بحسب ما ظهر له من قرائن ذكرها، وقد يُختلف معه فيها، إلّا أنّ هذا المثال، وهناك أمثلة أخرى، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك، سقم ووهن التوصيفات السلبية، التي تعرضت لها كتب المقاتل في مرحلة ما بعد القرن العاشر الهجري.

أصناف المقاتل المتأخّرة

لم تكن المقاتل بشكل عام على نمط واحد، بل هي متعدّدة بتعدّد أغراضها، كالتعدّد في منهج المؤلّف، وتنوّع حاجة المجتمع، واختلاف الوضع السياسي العام، لذلك وإن عُدّت جميعها من المقاتل، إلّا أنّها في الحقيقة متباينة في نسبة اتصالها بالمَقتل، كرواية تاريخية بحتة.

ويمكن تصنيف المقاتل المتأخّرة على ثلاثة أصناف:

الصنف الأوّل: المقاتل التي اكتفت بذكر السّيرة وترتيب أحداثها، أسوةً بالمقاتل القديمة، ولكن مع اتساعٍ في مبنى قبول الخبر، وثراء المادة التّاريخيّة المتوفّرة، أو سهولة الوصول إليها، فأصبحت هذه المقاتل أوسع من سابقاتها في العرض التاريخي مع تفاصيله أو ذكر

وقائع جديدة.

ومن هذا الصنف من المقاتل هو كتاب (تذكرة الشهداء) للكاشاني، والمقتل الوارد في موسوعة بحار الأنوار للمجلسي، والمقتل الوارد في موسوعة عوالم العلوم للبحراني.

الصنف الثاني: المقاتل التي كانت لها وظيفة التأثير في المتلقّي (تحزيناً واقتداء)، فهي قد أُلّفت وأُعدّت من أجل الاستفادة منها في الخطابة، ومزاولة إحياء عاشوراء، وعموم ذكر الإمام الحسين عليه السلام والبكاء عليه، والتفجّع لمصيبته، وقد عنون بعضها فصوله تحت مسمّى (المجلس)، فهي تذكر المقتل في سياقه الفجيع، مع التعليق المؤثّر في السلوك، ورفع المعرفة بفضائل أهل البيت عليهم السلام، والتخليل أو التذييل بالشعر، لتكتمل هيئة المجلس، لتحصل حالة الاندماج والتأثر بالمقتل الحسيني، ويمكن للخطباء قراءته سرداً على المنابر أو في الحشود.

ومن هذا الصنف من المقاتل، كتاب (روضة الشهداء) للكاشفي، وكتاب (المنتخب) للطريحي، وكتاب (الفوادح) للشّيخ العصفور.

وأمّا كتاب (مخزن البكاء) للبرغاني، فإنّه فرّق بين الكلام المهيّج وذكره للسيرة، فدوّن التهييج تحت مسمّى (خطبة)، فكتب ثمانية خطب مؤثّرة، على غرار المنتخب والفوادح، قبل أن يبدأ الكتاب

بذكر السّيرة الحسينيّة والمقتل، وكلّ الرّوايات والأخبار التي ساقها إنما تُشجّع على البكاء، وتُذكّر بالمصائب والآلام، وتَذكر تأثّر الأنبياء بالصاب الأليم.

الصنف الثالث: هي المقاتل التي تذكر سيرة المقتل في سياق رؤية تحليلية، مدمجة بالمعارف الإسلامية، بحيث تقوم بقراءة الواقعة قراءة فاحصة، وتحاول الاستنباط منها، ببيان دلالات الأقوال والأفعال الواردة في المقتل.

وأبرز مثال على هذا النوع من المقاتل، ولعله المتفرّد فيه في تلك الحقبة الزمنية، هو كتاب (إكسير العبادات في أسرار الشهادات)، للسيد الفاضل الدربندي رَحِمَهُ اللهُ.

الدربندي رائد الرؤية العقائدية في المقتل

نتناول في سياق الحديث عن المقاتل الصادرة بين القرن العاشر والقرن الرابع عشر الهجري مثالاً بارزاً لما وصفه بعض أهل التحقيق، بأنّه من الكتب ذات التخليط، والمتهمة بالوضع، وسوق الخرافة، وسرد الأكاذيب، ليتبيّن لنا بجلاءٍ تامٍ بأنّ النّقاد لمقاتل تلك الحقبة الزمنية، لم ينصفوا أهل تلك المقاتل، وهم من الرعيل الأول من فقهاء الأمّة ومراجعها، وسيتّضح لنا أنّ الدارسة الفاحصة لكتب المقتل من جهات متعدّدة، وهي التي وصفناها بجهة المنهجيّة، هي النّظرة الأنضج للحكم عليها باستيعاب.

وما ذلك إلّا للوقوف على الجوانب الإيجابية فيها، من أجل الاستفادة من دررها، أو تطوير الرؤية الإيجابية فيها، وكتاب الفاضل الدربندي، هو مثال صارخ في هذه المعاني، كما سيتبيّن.

لم يكن الفاضل الدربندي مقطوعاً عن الحوزات العلمية، ولم يكن

طارئاً على المعارف الإسلامية، ولا دخيلاً على التدوين والتأليف، بل كان في أرفع درجات العلم والمعرفة، وأعلى درجات الفصاحة والبيان، وفي مصاف الفقهاء العظام، وقد تمكّن من كافة العلوم الدينيّة التي يحتاجها العلاّمة الفقيه، ليكون قادراً على استنباط أحكام الشرع المقدّس، من مصادرها الأصلية، ومتمكّناً من فهم مرادات الدين الحنيف.

يوصّف قدراته وإمكاناته، معاصره الشّيخ التنكابني، في كتابه حول العلماء، بعبارات بليغة في معاناها، إذ يقول في حقّه: «إنّ الملا آغا حوى المعقول، وكان مؤسّساً في علم المنقول. وقد تكرّر القول من الأستاذ السند السّيّد إبراهيم[1]: إنّ الملاّ آغا من أهل علم الأصول، فارجعوا إليه، وقد طابق مطالب المعقول في علم الكلام مع القوانين الشرعية، وكان في علم الرجال أوحد الرّجال، ومحطّ رحال أهل الكمال، وكان معروفاً في الفصاحة والبلاغة في بلاد العرب والعجم، بل لم أرَ في هذه الأعصار له ثانياً أو تالياً في الفصاحة والبلاغة، وكذلك في العربية»[2].

لقد عمد الفاضل الدربندي على تدوين رؤيته ومنهجه في كتابه (إكسير العبادات في أسرار الشهادات)، والذي قام بتأليفه عند إقامته

(١) يقصد السّيّد إبراهيم القزويني، صاحب ضوابط الأصول، وهو من العلماء الأجلاء الذين سكنوا كربلاء، وعرفوا بالمرجعية، وتدريس الفقهاء.
(٢) قصص العلماء، للتنكابني، ص١٨٨.

في كربلاء المقدّسة، وقد استمر في تأليفه ثمانية عشر شهراً فقط، وهو كتاب كبير، قد تفرّغ له بعد أن أمضى شطراً من حياته في الحوزات العلمية، وبعد أن مارس التأليف المتخصّص في علم الأصول، وعلم الفقه، والدراية، وغيرها، ثمّ بعد ذلك ترسّخت قناعته بأن يصرف الباقي من عمره في خدمة سيد الشهداء الإمام الحسين عليه السلام، والبحث عن أسرار فاجعة الطف الأليمة، باعتبارها تسنّمت المجد في الاهتمام من النبي الأعظم صلى الله عليه وآله والأئمّة الطاهرين عليهم السلام.

وقد ذكر في كتابه: «ثمّ تأمّلتُ بعد ذلك، وبحول الله وقوّته، اهتديتُ إلى مطلب جليل، وهو أنّ سهر الليالي، وصرف شطر من العمر، لأجل تلك الأفكار والتصانيف[1]، وإن كان لا يخلو عن أجر -إن شاء الله تعالى-، إلّا أنّ أولى ما يُصرف فيه الأعمار، وأليق ما يوقع العاقل لأجله نفسه في المشقّات والمتاعب، في أجواف الليل وأطراف النهار، هو تصنيف كتاب يكون في مطالبه خاصية الإكسير الأعظم في الأمور الطبيعية، حيث إنّه يوصل الأجساد الفلزّية إلى مرتبة كماله، مع عدم تطرّق التغيّر والتبدّل إلى وصفه بمرور الدّهور ومضي الأعصار، ويكون فيه أيضاً بعض آثار أجساد الأئمّة الهداة.[2]

فكانت خطة الكتاب كالتالي: موضوعه مقتل سيد الشهداء،

(١) يقصد التأليف في الفقه والأصول والدراية وغيرها.

(٢) إكسير العبادات في أسرار الشهادات، ج١، ص٤٤، الفاضل الدربندي، تحقيق: الشّيخ جمعة بادي والملا عباس الجمري.

مع سائر الشهداء الذين استشهدوا بين يديه، وما يتعلّق بالواقعة الكربلائية العظيمة، وهو مكوّن من أبواب متصلة بذلك الموضوع، فيما يخصّ تكليف الناس ومعتقدهم، كالبكاء والجزع والنوح على الإمام الحسين عليه السلام، وما يتعلّق بزيارته، وذكر سرّ قيام الإمام الحسين عليه السلام وشهادته، ثمّ قام بسرد المقتل بتفاصيله الدامية، فصار الكتاب مشتملاً على مقدّمات ومجالس، ولكلّ مقدمةٍ ومجلسٍ تذييلاتٌ أو تذنيباتٌ بعدها، حيث يبيّن فيها العلل والوجوه والأسرار التي تُستنبط من القواعد المستفادة من الآيات الشريفة، والسنّة المطهّرة، وأصول الحكمة الربانية.

ولم يشنّع على كتابٍ في المقتل الحسيني كما تمّ التشنيع على كتاب أسرار الشهادات للدربندي، والتعريض به ككتاب لا يمكن الوثوق به، ولا الاعتماد عليه ولا حتى النّظر فيه، كما ذكرنا، ولقد وصلت المبالغات من التعميم في الحكم على الكتاب، إلى توصيف شخصية الدربندي ووصفه، بأنّه شخصية غير سويّة، وكأنّه مولع بالخرافات والأكاذيب، بسبب عشقه للإمام الحسين عليه السلام، وهذا العشق ممّا أجمع عليه كلّ مَن ترجم له، سواء الناقد المجحف، أو القابل المنصف، إلّا أنّ النّظرة المنهجيّة التي ينبغي النّظر إليها في كتاب الدربندي هي الأجدى والأليق بالباحث الحصيف، لما يمكن أن ينتج عنه من فوائد في طريقة البحث، حتى مع الاختلاف في هذه الفكرة أو تلك.

وعليه، فإنّ الاختلاف مع أطروحاته لا يمكن أن يؤدّي للاستخفاف وبساطة التعميم الخارجة أساساً عن الأدوات العلمية للمناقشة، فيمكن للمختلف أن ينطلق من مبانيه الخاصّة، أو يحاكم مباني السّيّد الدربندي، فيُشكل عليها بما يمكنه الإشكال فيه بموضوعية وإنصاف.

ويتضح من الكتاب، بل ومن غيره، أنّ للسيد الدربندي منهجية واضحة، في قبول النصوص التأريخية أو ردّها، وهو الخبير بعلم الدراية والرجال، فإنّ الاختلاف معه أمر وارد، ولكن ضمن الضوابط المنهجيّة في المحاورة، فهو يوضّح سبب اعتباره للرواية التّاريخيّة، واعتماده على الرؤى والأحلام[1] ذات المصادر الموثوقة على حد تعبيره، ولعلّه من النوادر الذين قالوا بذلك.

وقد سلك مسلك قبول بعض الكتب المُختلف عليها، فيرى قبول مضامينها كالتفسير المنسوب للإمام الحسن العسكري عليه السلام، الأمر الذي تمّ التشنيع عليه به، وكذلك كتب أخرى هي محل تداول بين العلماء، فوضوح المنهج يمكّننا من المناقشة الواضحة، والتفهّم المنصف، سواء قبلنا بما يقول أو رفضناه.

(١) مشهور علماء الشّيعة أو إجماعهم على رفض الاستعانة بالأحلام في الأحكام الشرعية وتأسيس الاعتقادات، وقد ذكرنا ذلك مفصّلاً في كتابا منامات الإمام الحسين عليه السلام وكتاب الامام الحسين وعالم الرؤى.

تأثير الدربندي في طريقة النّظر لواقعة الطف

والملاحظ -برغم المجابهة التي تلقّاها الدربندي في مشروعه حول فهم فاجعة الطف- أنّه كان ذا تأثير واسع، ليس على المجتمع وأصحاب المنبر في زمانه وحسب، كما يقرّ بذلك الناقدون، بل تعدّى التأثير إلى رعيل الفقهاء الذين جاؤوا بعده، ودخلت منهجيته في التفكير في مناهج الفقهاء حتى عصرنا الحاضر، سواء شعروا بذلك أو لم يشعروا، فالتأثير العلمي قد يحصل حتى من المُختلِف، لأنّ المتعاطي مع الحدث وهو يعي الأطروحات المتعدّدة فيه، سيضع كلّ ذلك في حسبان تفكيره، فيقوم بالمعالجة لتلك الجوانب، وهذا نوعٌ من التقدّم في الأبحاث والرؤى، لأنّ التأثير المقصود ليس مطلق الموافقة في النتائج، بل في منهجية التفكير وطريقة النّظر، وطبيعة الأسئلة المثارة حول الأحداث والوقائع والأقوال.

المنهج الذي نعنيه في تأثيره، هو اندماج الأبعاد العقائدية في فهم الأحداث، ومحاولة فهمها ضمن الأسس والأصول الاعتقادية، هذا من جانب، ومن جانب آخر استعمال الأدوات الفقهية في قبول النص التاريخي، مقابل النص الفقهي، وما يترتّب على ذلك من نتائج فقهية.

يقول رسول جعفريان في كتابه عن الآغا الدربندي في الجانب

الكلامي (العقائدي): «إنّ للدربندي ولعاً خاصّاً باستنباط الأبحاث الكلامية في ما يتعلّق بعاشوراء، وفي الحقيقة إنّه جعل عاشوراء محوراً للكثير من البحوث الكلامية، ويسعى لأن يبلور استنتاجات كلامية مثالية في طبيعتها، لبيان منزلة الأئّمة وبعض الشخصيات من أهل البيت، مثل العباس، وعلي الأكبر، والشهداء أيضاً، في النظام الكوني، ويمكن عدّ هذا الجانب من إضافاته في الكلام عند الشّيعة، فهي أبحاث إمّا لم تكن موجودة من أساس، أو أنّها كانت موجودة لكنها لم تُطرح بهذا المستوى. وبعض المسائل بسيط، وبعضها أبحاث كلامية معقّدة، وفي الوقت نفسه، هنالك عدد منها تحليليٌّ يمتاز بجاذبية خاصّة»[1].

لذلك أصبح الفقهاء فيما بعد يتعاطون مع كربلاء بحساسية أكبر، ويولون أحداثها وشعائرها أهمية أوسع، وينظرون لشخوصها بقداسة أعلى، ففي الوقت الذي يعيب عليه بعض الباحثين المعاصرين نظرته لمقامات أهل البيت عليهم السلام مقابل مقام الأنبياء، ويعتبرون ذلك من الغلو، وهو أمر قد تجاوزته ساحات المعرفة، ففضل أهل البيت عليهم السلام جليّ، ومقامهم عليّ لا يُعلى عليه، فنجد أنّ الناقدين متعجّبين من أنّ الدربندي يرفع مقام أهل البيت عليهم السلام، في الوقت الذي يثبت لدى أهل العلم والتحقيق، أنّ مقامهم لم يصل إليه مخلوق.

(١) الآغا الدربندي، وتدوين المقتل، ص١١٤، رسول جعفريان.

ففي ذلك الحال النقدي، نجد أنّ صورة العباس بن علي عليه السلام ما قبل الدربندي، مختلفة عن ما بعده، في الوعي الديني العام للشيعة وعند العلماء كذلك، وهكذا صورة السيدة زينب عليها السلام، والقاسم بن الحسن عليه السلام، وعلي الأكبر عليه السلام، وعلي الأصغر عليه السلام، بل وسائر الشهداء، الذين وقف عندهم في كتابه وقفات أمعن في تعميق التفكير في جوانبها المتعدّدة، فقد تبيّن مقام هذه الشخوص في عظمتها المسطورة في نصوص أهل البيت عليهم السلام، وفي زياراتهم المنصوصة، حيث كانت من المسكوت عنه، أو المغفول عنه، وقد أصبحت -بعد الدربندي- الحوارات التي جرى تداولها في ساحة كربلاء، محلّ عناية، وكذلك الأحداث والوقائع فيها، محل تأمّل أعمق من ذي قبل.

فبسبب الرؤية التحليلية التي تصدّى لها الدربندي في وقائع عاشوراء، قد انبجست معارف عديدة من واقعة الطف، وأصبحت كربلاء بحق دائرة معارف في كلّ انعطافاتها، فالدربندي لا يمرّ على عبارة، مثل (الآن انكسر ظهري) مرور الكرام، بل يقف عندها، ويتأمّلها، ويسبر أغوارها، ويُدخل المقارنات بين أبي الفضل العباس عليه السلام، وعلي الأكبر عليه السلام، فهو يحلّق في سماء تلك الشخوص التالية تلو المعصوم، ويعرّفنا بعظمتها ومقاماتها الربّانية الشامخة.

بالمقارنة بين رؤية الدربندي، والرؤية النقدية لبعض الباحثين فيه،

نجد البون الشاسع في المضمون المعرفي الاعتقادي بينهما، فالدربندي يقدّم السيدة زينب عليها السلام كشخص في مقام العصمة، ينحدر عنها السيل ولا يرقى إليها الطير، فهي العالمة غير المعلّمة، والفهمة غير المفهّمة، التي تُفرِغ على لسان أبيها أمير المؤمنين عليه السلام، وتخطب في الناس بمفاهيم الدين، ومقاصد الشريعة، بينما في بعض الرؤى النقدية، تجد صورة السيدة زينب، هي تلك المرأة التي لا يمكن أن تروي وصية أمّها الزهراء عليها السلام في عاشوراء، لأنّها كانت مجرّد طفلة صغيرة، أنّى لها التذكّر، ولعلّهم نسوا أنّها من رواة الخطبة الشهيرة والعظيمة لأمّها الزهراء عليها السلام!

وضع هذه المباينة بين الدربندي ومناؤيه أمامنا، يضعنا أمام مشهد التأثير الكبير الذي كان للدربندي يدٌ طولى فيه، ولا شك أنّ القارئ بدأ يستشعر ذلك التأثير، من خلال ما يراه من تقدّم في الرؤية الاعتقادية، وطبيعة النّظر لوقائع كربلاء، عند العلماء كافّة في تاريخنا المعاصر.

العقيدة الخالصة والتأثير الكلامي

ولو ذهبنا إلى أبعد من ذلك، يمكننا ملاحظة التعاطي عند بعض علمائنا الأجلّاء في القرون الأولى، مع أسباب خروج الإمام الحسين عليه السلام وقيامه بالنهضة ضد يزيد، فهي نظرة كانت مشبعة

بنَفَسِ علم الكلام، ذلك العلم الجاف الجامد من أيّ روح معرفية دينية، لأنّه يعتمد محاكاة الآخرين من خلال المشتركات بينهم، أو يحاول بحث القضايا الدينيّة من منظور عقلي بحسب ما يفهمه من العقل، فتتعدّد الإجابات عن أسباب خروج الإمام الحسين عليه السلام، فتتصدّر رؤية السّيّد الشريف المرتضى (ت: ٤٣٦) رحمة الله عليه، بأنّ الإمام الحسين عليه السلام إنّما خرج نحو كربلاء على حكم يزيد، لغلبة الظن بأنّه سوف ينتصر، وسيصل إلى حقّه في الحكم، لذلك وجب عليه القيام، ولم يتحرّك إلّا بعد أن استوثق من هذا الظن عبر عهود ومواثيق أهل الكوفة، وأمّا الشّيخ المفيد رحمة الله عليه، فهو يجيب عن سؤال، كيف يصير الإمام إلى الكوفة، وهو يعلم أنّهم يخذلونه؟، بقوله: «فأمّا علم الإمام الحسين عليه السلام بأنّ أهل الكوفة خاذلوه، فلسنا نقطع على ذلك، إذ لا حجّة عليه من عقل ولا سمع»[1].

أمثال هذه الرؤية الكلامية، والاجابات الاحتجاجية، ساقت النجف آبادي مؤلّف كتاب (الشّهيد الخالد)، وغيره، للتأكيد على أصالتها، وإفراغ التحرّك الحسيني من أيّ قدسية ربّانية، أو عمق معرفي، فحرّر على أوراقه في كتابه المذكور، أنّ الإمام الحسين عليه السلام إنّما خرج بتخطيط، يظّن فيه تأسيس حكومة إسلامية، ودون أن

(١) مع الركب الحسيني، ج١، ص٢٢، نقلًا عن تنزيه الأنبياء للشريف المرتضى، والمسائل العكبرية للشّيخ المفيد.

يتوقّع شهادته وهزيمة جيشه، مستعيناً بين فينة وأخرى، برأي الشريف المرتضى والشيخ المفيد، وقد طُبع كتابه (الشّهيد الخالد) في إيران سنة ١٩٥١م، ولكن هذه الأطروحة، قد جوبهت بالنقد من قِبل العلماء، فكتب المرجع الديني الفقيه الشّيخ لطف الله الصافي الكلبايكاني، كتابه (النّهضة الحسينيّة وعلم الإمام) ردّاً على كتاب الشّهيد الخالد، وقد أجاد بردّه الوافي، الذي أجلى فيه الغايات الكبرى للمسيرة الحسينيّة، وارتباطها بالأمر الإلهي، وعلم الإمام بها يقع عليه، وعوائدها المستقبلية على الدين.

أمّا الدربندي، فهو ينظر للإمامة والولاية، كأسمى مقام، ويرى الإمام الحسين عليه السلام هو العالم العارف بمآلات الأمور، وهو الأخبر بما سينتهي إليه الخروج، وهذا البُعد المعرفي، هو ما استظهره الدربندي، وأثاره بشكل ملحوظ في التفكير الشيعي، في وقت كانت الصبغة الكلامية سائدة في بسط الدّليل الاعتقادي.

وإن كان الدربندي يسوق أسباباً عديدة لخروج الإمام عليه السلام، وبعضها قد لا يكون محلّ قبول أساساً، كتصريحه بأنّ أحد أهداف قيام الإمام الحسين عليه السلام هو التكفير عن ذنوب الشّيعة أو فداؤهم، إلّا أنّنا نسوق الأبعاد المنهجيّة في التفكير ذي النزعة الاعتقادية، والاستفادة منها في وعي حركة المعصومين عليهم السلام، والوقائع التي تقع عليهم.

وقد يكون رأي الشريف المرتضى والشيخ المفيد (قدس الله سرهما) مستغرباً، وقد يكون ذلك مثاراً للفهم الخاطئ في حق التشيّع أو في حقّهما، كما فعل بعض من أراد الترويج لتشيّع آخر كان في القرون الأولى، ومن أراد التشنيع على بعض أعلام الطائفة رحمة الله عليهم، إلّا أنّ المدقّق في خطاباتهم وأجوبتهم في المسائل الاعتقادية، سيكتشف أنّ الكلام ليس دقيقاً، وسيجد أنّ تلك الإجابات نسجت بتفكير كلامي، حيث كان الجدل الكلامي في قمّته بين الأشاعرة والمعتزلة في بغداد، هذا من جهة، ووجود وتمكّن السلطات الحاكمة المتربّصة للخطاب الشيعي من جهة أخرى، فهي أسباب دعت لعرض الأفكار الشّيعيّة بثوب كلامي، ليكون مقبولاً ومقنعاً عند البعض، حسب منهج التفكير السائد حينها، والدليل على ذلك أنّنا نجد رؤى مخالفة للعلماء في كتبهم الأخرى التي تمكّنوا من عرض معتقداتهم فيها بشكل أصفى، فإنّ الشّيخ المفيد على سبيل المثال، هو المجيب في ذلك السؤال عن عدم علم الإمام عليه السلام، فإنّه يذكر في كتابه أوائل المقالات خلاف ذلك الرأي، يقول: «إنّ الأئمّة من آل محمّد عليهم السلام قد كانوا يعرفون ضمائر بعض العباد، ويعرفون ما يكون قبل كونه..»[1]. مع ذلك فإنّه من غير المستبعد أن بعض العلماء كان متأثّراً بالمسائل الكلامية في صياغة العقيدة في بعض الجزئيات، وهذا

(١) مع الركب الحسيني، ج١، ص٢٣، عن كتاب أوائل المقالات للشّيخ المفيد.

كلام يستحق الدراسة، وليس هذا محل بحثه.

وهناك نماذج أخرى، لا يسع المقام للخوض فيها، فالنقطة الأساس أنّ للدربندي رؤية تحليلية للأحداث، أدخل في مضمونها الأبعاد الاعتقادية، وأعمل الأبعاد الفقهية في أدواتها، فإن تفهّم ما يطرحه من رؤى، بعد ذلك، سيصبح أهون عند معرفة الأسس والمنطلقات التي اعتمدها في فهمه للأحداث الكربلائية المحورية، فما لم يؤدِّ إلى القبول بالفكرة، فسيؤدّي إلى تفهّمها، ثمّ الاختلاف الموضوعي معها.

لم يختلق الفاضل الدربندي ذلك التوجّه الاعتقادي في تحليل المقتل الحسيني من عند نفسه، ولم يبتدع ما لم يكن له وجود، وإنّما جاء في سياق تطوّر الانعتاق من المباحث الكلامية في التفكير الشيعي، وخطوة من خطوات تطوّر نزوع العلماء نحو بلورة الرؤية الاعتقادية الخالصة، دون مؤثّرات المباحث الكلامية، التي كان واقع العيش المتعدّد في بغداد يفرضها على العلماء في أطروحاتهم للمعتقد الشيعي، لمجاراة الكلاميين والإجابة على إشكالاتهم.

فكان جهد الفاضل الدربندي في سياق بلورة المعتقدات الشّيعيّة الخالصة بالأدوات الشّيعيّة وللعقلية الشّيعيّة تحديداً، بسبب ما أملاه الواقع الشيعي المتمكّن من السياسة، والسائد في إدارة المجتمعات

الشّـيعيّة المتعـدّدة، ابتـداء مـن الدولـة الصفويـة، ومـروراً بالدولـة القاجاريـة، فأصبـح كتابـه (إكسـير العبـادات في أسرار الشـهادات)، ثـورة صارخـة في هـذا السـياق.

ويُضـاف إلى ذلـك التأثير تأثيرٌ آخـر، وهـو المُلامس للنتائـج الفقهيـة، والمنعكـس عـلى الفتـاوى في إحيـاء الشـعائر الحسـينيّة، التـي كانـت تعـاب عـلى الدربنـدي حينهـا، فقـد أصبحـت آراؤه، في أغلبهـا هـي الموافقـة لآراء مشـهور الفقهـاء المعاصريـن اليـوم، بالرغـم مـن وجـود بعـض المخالفـين، إلّا أنّ جمعـاً مـن أجـلّاء الفقهـاء، وكبارهـم، قـد أفتـوا بجـواز أداء الشـعائر الحسـينيّة بأنواعهـا، ضمـن ضوابطهـا الفقهيـة المقـرّرة في محلّهـا، وهـذا يُعـدّ أثـراً كبـيراً، عـلى مسـتوى النتائـج، لمـا أثـاره الفاضـل الدربنـدي في كتابـه.

فـلا يسـع المقـام لذكـر النـماذج فيهـا، وهـي أكثـر مـن أن تحـصى، فـما عـلى القـارئ إلّا أن يجـول ببـصره في الكتـب الصـادرة عـن السّـيرة الحسـينيّة، وعـن شـعائر الإمـام الحسـين عليه السلام، ليجـد المحوريـة المعرفيـة لكربـلاء ظاهـرة، والاسـتثناء الوجـودي والكـوني والتشريعـي متـداولاً بـين العلـماء، وتراهـم يهتمّـون بتعميـق البحـوث الحسـينيّة لاسـتخراج كنوزهـا، وهـذا التوجّـه، وهـذه الإرادة، كافيـة في تأثـير جهـود الدربنـدي في الأبحـاث اللاحقـة لـه، وإن اُختُلِـف معـه في بعـض النتائـج.

الفصل الرابع

هل وصلت المقاتل إلى نهايتها ؟

استمرار المقاتل الموثّقة

بعد بيان الخط البياني للتطوّر المنهجي لتدوين المقتل الحسيني، نتساءل هل شهدت القرون الأخيرة، نهاية المقاتل الموثّقة، كالوثوق بالمقاتل الأولى؟

إنّ أكثر الدراسات التي تناولت تاريخ المقاتل الحسينيّة، بل نكاد أن نقول كلّها، أو لا أقل في حدود اطلاعنا، تُظهر حركة التدوين الموثّق قد انتهت من الوجود، وتوقّفت عجلتها عن النمو والتطوّر، ومحطة التوقّف كانت عند القرن الخامس أو السابع الهجري، وأنّ ما بعدها، لم يكن إلّا صياغة للأكاذيب، والخرافات على حدّ تعبيرهم.

لكنّنا أثبتنا أنّ هناك من المقاتل الموثّقة في القرون التالية للسابع الهجري، وذكرنا بعض ما دُوّن في القرن الثامن والتاسع والعاشر، وأمّا القرون المتأخرة فإنّه قد دُوّنتْ بعض المقاتل بمنهجية التدوين التوثيقي، مع ذكر المصادر، ودخول التحليل العقلي، والعلمي،

للتمييز بين المقبول من غير المقبول.

نجد على سبيل المثال أنّ تجربة فرهاد ميرزا (ت: ١٣٠٥هـ)، في كتاب (القمقام الزخّار والصمصام البتّار) -وسط التدوين ذي السمة الأدبية، والذي أعدّه مؤلّفوها غالباً للقراءة في مجالس التعزية-، كانت تجربة مختلفة عن السائد، فحاول أن يجمع فيه ما جرى على الإمام الحسين عليه السلام من المقاتل المعتبرة والموثوقة، ووثّق النقل فيه، وقد استبعد بعض الأخبار لعدم اعتبارها لديه.

ولقد كان لفرهاد في كتابه هذا، بعض التحليل والمقابلات النافعة، لبيان معاني المواقف الصادرة عن أهل بيت النبّوة وبين أعدائهم، هذا التحليل بهذا القدر يضيف إليه ميزة جيدة.

وكذلك كتاب: (ناسخ التواريخ)، من تأليف الأديب الخبير مستوفي الديوان ميرزا محمد تقي الكاشاني (ت: ١٢٩٧هـ)، المعروف بـ(سمهر) والملقب بـ(لسان الملك)، وقد جاء كتابه الذي أرّخ فيه تاريخ الأنبياء، حتى انتهى إلى تاريخ النبي محمّد صلى الله عليه وآله وما بعده، حتى وصل إلى تاريخ الإمام الحسين عليه السلام، وذكر وقائع الطف بترتيب زمني، حاول فيه أن يكون موثّقاً بالمصادر التي استقى منها الأخبار، وأن يكون مستوعباً شاملاً، بل ومغنياً عن جميع كتب التّاريخ، لذلك اسماه بناسخ التواريخ.

وكتاب (نفس المهموم في مصيبة سيدنا الحسين المظلوم) للمحدّث الشّيخ عباس القمي (ت: ١٣٥٩هـ)، جاء أيضاً في سياق المقاتل التوثيقية بذكر مصادرها، وهو مقسَّم إلى فصول، ابتدأها في ذكر مناقب الإمام الحسين عليه السلام، وثواب البكاء على مصيبته، واللعن على قتلته، ثمّ ذكر ما جرى على الإمام الحسين بعد بيعة الناس ليزيد، ثمّ ذكر مسيره إلى كربلاء، ومقتله ومقتل أولاده وأنصاره، وذكر حوادث ما بعد المقتل.

لقد اعتمد فيه القمي -وهو تلميذ العلاّمة النوري الناقد بحدّة لبعض كتب المقاتل كالدربندي- على المصادر المشهورة والمعتبرة عنده، وكان من مصادره بعض المقاتل التي دُوّنت بعد القرن السابع الهجري، الأمر الذي يؤكّد أنّ الوثوق أعم من حصره في كتب القرون الأولى، وقد ذكر في مقدّمته أسماء الكتب الموثوقة التي اعتمدها، وكان منها كتب قد أُلّفت في القرن الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر، مثل كتاب (الفصول المهمة في معرفة الأئمّة) للشّيخ نور الدين علي بن محمد المكي، المعروف بابن الصباغ المالكي (ت:٨٥٥هـ)، وكتاب (روضة الصفا في سيرة الأنبياء والملوك والخلفاء)، في نهاية القرن التاسع أو بداية العاشر الهجري، وهو للمؤرّخ محمد بن خاوند شاه، المتوفّى سنة (٩٠٣هـ)، كما وينقل عن مقتل محمد بن أبي طالب الموسوي الحسيني الحائري (تسلية المجالس)، الذي اعتبره البعض

مجهولاً، نجد أنّ القمّي ينقل عنه بتوسّط كتاب بحار الأنوار، للعلّامة المجلسي، من القرن الثاني عشر الهجري.

كما نذكر من المقاتل الحديثة (مقتل الحسين)، للسيد عبد الرزّاق المقرّم، (ت: ١٣٩١هـ)، وهو من الكتب الشهيرة، وحبّره المقرّم بأدب رفيع، وزاول فيه التحقيق والتوجيه، وقد استعان بالكثير من المصادر القديمة المشتهرة وغير المشتهرة، ومنها المنتخب للطريحي، وتظلّم الزهراء عليها السلام، وأسرار الشّهادة، ومقتل العوالم.

ومن المَقاتل المتأخّرة كتاب (ذريعة النجاة)، التّاريخ الكامل لواقعة كربلاء، طُبع لأوّل مرّة سنة ١٣٠٠هـ، ثمّ طُبع عدّة مرات، ألّفه مؤلّفه المولى محمد رفيع الكرمرودي التبريزي (ت: ١٣٣٠هـ)، باللغة العربية، ثمّ ترجمه للفارسية، ويبحث فيه الحكمة من خروج الإمام عليه السلام، ويعرض الآراء فيها، ثمّ يشرع في ذكر سيرة المقتل بشكل مفصّل، واعتمد على الكثير من المصادر المشهورة، وممّا اعتمده كتاب تظلّم الزهراء عليها السلام، والمنتخب للطريحي، والدمعة الساكبة.

ومنها كتاب (مقتل الإمام الحسين عليه السلام)، لآية الله السّيّد محمد رضا الطبسي (ت: ١٣٩٩هـ)، وهو من المؤلّفين المكثرين في جوانب عديدة، وكذا ذريته من المؤلّفين المعاصرين، ذكر في الكتاب سيرة عن الإمام الحسين عليه السلام، وفضله وخصوصية زيارته، ثمّ شرع في ذكر

وقائع المقتل، إلّا أنّه لم يكن كاملاً، حيث انتهى إلى استشهاد الشهداء في يوم العاشر، وقد اعتمد المصادر الشهيرة، ونقل كذلك من ناسخ التواريخ، وتذكرة الشهداء.

والجهود التحقيقية في تاريخ المقتل الحسيني، ما زالت مستمرّة في عصرنا الراهن، بل هي في تكاثر وتعدّد في نوعيتها، وقد صدرت موسوعات تهتمّ بالشأن الحسيني العام وبمقتله بشكل خاص، كما اهتم العديد من العلماء بجمع المقتل الحسيني بروايات المعصومين عليهم السلام، إضافة إلى الكتب المتنوّعة في عرض وقراءة وتحليل سيرة الإمام الحسين عليه السلام وواقعة الطف الأليمة، وما زال العلماء ينهلون من عيونها التي لا تنضب، ويغترفون من معينها العذب الذي لا يتعكّر.

هل وصلت المعلومة الكربلائية إلى النهاية؟

في سياق الحديث عن تاريخ المقاتل، لا بدّ أن نتساءل هل وصلنا إلى نهاية المقاتل الحسينيّة، فلم يعد من الممكن الحصول على وثائق جديدة تضاف للسيرة وواقعة الطف؟ وهل هناك كما يقول البعض ما هو خفي أكبر ممّا هو جلي؟

لقد كانت المكتبات الشّيعيّة الضخمة موجودة في القرون الأولى إلى منتصف القرن الخامس الهجري، وقبل دخول السلاجقة المعتدين أرض العراق وإيران، الذين قاموا بالاعتداء على التراث الشيعي

الإمامي، وحاولوا جهدهم تطميسه وإبادته من الوجود، يقول ياقوت الحموي عن مكتبة دار العلم التي كانت ببغداد وتختصّ بالشّيعة الإمامية: (وبها كانت خزانة الكتب، التي أوقفها الوزير أبو نصر سابور بن أردشير، بهاء الدولة بن عضد الدولة، ولم يكن في الدنيا أحسن كتباً منها، كانت كلّها بخطوط الأئمة المعتبرة، وأصولهم المحرّرة)[1].

فعند دخول طغرل بيك السلجوقي بغداد سنة ٤٤٧هـ، قام بإحراق المكتبة الكبرى، وأحرق مكتبة شيخ الطائفة الطوسي، ومع الطغيان الذي أظهره السلاجقة في إيران كذلك، من تضييق الخناق على علماء الشّيعة ومدارسها، فقد ضاعت الكثير من الكتب والمصادر المهمّة.

ولا شكّ أنّ ذلك له تأثيره الكبير على حركة التأليف وسعتها، وأرجع القدرات العلمية إلى الوراء، ففي الوقت الذي كانت للعلماء مساحة من الحرية، ولهم مدارس ومكتبات ضخمة، يلجؤون إليها للتحقيق والتأليف، ذهب كلّ ذلك أدراج الرياح، وساد الجو الخانق، وصار الحصول على الكتاب صعب المنال.

لكن هذه المحنة التي مرّت على الشّيعة، لا تعني أنّها أطبقت على

(١) معجم البلدان، ج١، ص٥٣٤.

كلّ إمكاناتهم، لأنّ التّاريخ لا يحدّثنا عن نهب وحرق مكتبات خاصة أخرى، غير مكتبة الشّيخ الطوسي، ففي العراق باتساع أراضيه علماء متفرّقون، وكذلك في مناطق إيران على سعتها، بل كان في بعض المناطق تواجد شيعي كمجتمع منغلق على نفسه، أشبه ما يكون بالحكم الذاتي، وهو ما يشير إلى توافر بعض الكتب في تلك البيوتات.

ومن جانب آخر، فإنّ الكتب من خصائصها الانتشار، ومع تعدّد النسخ لا نشك أنّ الكثير من الكتب، قد كانت متداولة في أقطار متعدّدة من البلاد الإسلامية، بل إنّ بعضها انتقل إلى مكتبات غربية بعد استعمار بعض الدول العربية، وهذا ما يجعل المحققين يبذلون أقصى جهودهم في البحث، في كلّ الأماكن المحتملة للحصول على نسخ من الكتب التي تتصل بالمعارف الدينيّة، من أجل تحقيقها وطباعتها، فإنّ الحصول على كتب خافية في الأزمان الماضية أمر ممكن، بل هو أمر حاصل في الواقع.

ينقل لنا النجاشي بسنده المتصل إلى داود بن القاسم الجعفري، قال: عرضت على أبي محمد صاحب العسكر (عليه السلام) كتاب يوم وليلة، ليونس فقال لي: تصنيف من هذا؟ فقلت: تصنيف يونس مولى آل يقطين، فقال: أعطاه الله بكلّ حرف نوراً يوم القيامة[1].

(١) موسوعة أحاديث أهل البيت عليهم السلام، ج١، ص٦، عن رجال النجاشي.

هـذا النـص يبـدو أنّه يشـير إلى ظهور كتاب يونس بن عبـد الرحمن، بعد خفائـه مـدة من الزمـن، لأنّ يونس كان من أصحـاب الإمام الكاظم عليه السلام والرضـا عليه السلام، ويحتمـل بسـبب الظـروف السّياسـيّة الصعبـة، أنّ الكتـاب كان غـير ظاهـر التـداول بـين الشّـيعة، لذلـك كان مـن المناسـب أن يُعرض عـلى الإمـام الحسـن العسـكري عليه السلام مـن جديـد ليتـم الاسـتيثاق منـه.

ينقـل أحـد المحقّقـين المعاصريـن أنّ هنالـك الكثير من الكتـب لازالت تحتـاج إلى التحقيـق، وتحتـاج إلى جهـود حثيثـة لنقلهـا مـن القرطـاس القديـم والخـط اليـدوي، إلى ورق حديـث، وتسـوية متنهـا، وتحقيقهـا.

فإنّنـا نـرى بشـكل مسـتمر، وكلّـما مـرّت الأيـام، أنّ كتبـاً مـن الـتراث الإمامـي القديـم تظهـر بـين فينـة وأخـرى عـلى يـد محقّقيهـا، وبخصـوص المقاتـل الحسـينيّة عـلى سـبيل المثـال، فقـد قـام المحقـق السّـيّد محمـد رضـا الحسـيني الجـلالي المعـاصر، بالتنقيـب عـن أحـد مقاتـل الإمـام الحسـين عليه السلام، وهـو مقتـل الفضيـل بـن الزبـير الأسـدي، الـذي كان مصاحبـاً لزيـد بـن عـلي الشّـهيد، وكان ممّـن روى عنهـم في مقتلـه عـن مـن استشـهد مـع الإمـام الحسـين عليه السلام مـن الهاشـميين والصحابـة وغيرهـم، وقـد كان الكتـاب مغمـوراً بـين كتـب الزيديـة، طيلـة هـذه القـرون، حتـى اسـتخرجه المحقـق الجـلالي سـنة ١٣٠٦ هجريـة[1]، وقـام بتحقيقه ونشره.

(١) انظر موسوعة المقاتل الحسينيّة، ج١، ص٢٠٩. إعداد وتحقيق مؤسسة وارث الأنبياء.

فـإنّ إمـكان ظهـور حقائـق ووقائـع جديـدة في سـيرة الإمـام الحسين عليه السلام، وفي مقتله، وتفاصيل ما جرى عليه أمر ممكن، بل هو واقع لعظمة الحدث واهتمام الشّيعة بتفاصيله المؤلمة، إلّا أنّ كتّاب السِيَر وأهل التدوين في المقتل الحسيني، كان لهم مناهج ومقاصد متعدّدة في كتاباتهم، فلم يوردوا كلّ ما كان، وبعضهم لم يصل إليه كلّ شيء، وبعضهم انتخب من الكثير قليلاً، ومن القليل ما يحقّق غايته.

هذه الحقيقة، نجدها ماثلة في ما ذكره بعض كتّاب المقتل الحسيني في مقدّمة كتابه، وهو لمؤلّف مجهول، ولكن الكتاب تمّ الحصول عليه، وقام بتحقيقه الباحث رسول جعفريان، الذي قال عنه: إنّ أسلوبه مناسب مع كتابات القرن الثالث والرابع الهجريين، وقد قال فيه معلقاً على حوادث كربلاء: «إنّ ما فصّلته من القول في سيرة الإمام الحسين عليه السلام ومقتله، يُعدّ قليلاً جدّاً مع ما هو منقول عن الرواة والمحدّثين، وإنّ علّة هذا الشرح والتفصيل، هي عدم وقوع مثل هذه الحادثة من قَبل الإسلام ولا من بعده، ولا يوجد لها مثيل حتى في الديانات الأخرى، بل لم يقع ما هو قريب منها أيضاً»[1]. فهو يقرّ بكثرة المروي والمحكي والمكتوب عن حادثة كربلاء في زمانه، إلّا أنّه انتخب منها اليسير.

(١) عن النّهضة الحسينيّة، ص٥٠، عن مقتل الحسين عليه السلام، تحقيق رسول جعفريان، مجلة تراثنا الفصلية (فارسي)، العدد ٤٨، ص٢٤٤.

التحقيق وإعادة التحقيق

إنّ إعمال أدوات التحقيق بالغة الأهمية في كتب المقاتل، واستمرار الجهود في هذا الطريق من شأنه أن يقيم المائل، ويرتق الفتق، وينقّي السّيرة من الشوائب والدخائل، التي يمكن أن تكون قد دخلت بسبب السهو أو الجهل أو الوضع أو الحذف والنقص، ولكن الجهود التي بُذلت ليست نهاية التحقيق، ونتائجها ليست خاتمة النتائج، لأنّه كما يحصل الخطأ في التدوين ونسخ الكتب، كذلك يحصل في التحقيق، وعلى الأخص أنّ مناهج التحقيق ومبانيه تختلف من مبنى إلى آخر، والمعلومات التي تظهر بين فينة وأخرى على أيدي المحققين ما زالت تقدّم المزيد.

ويمكن أن نمثّل للرؤية المتبلورة حول المقتل المشهور المنسوب لأبي مخنف لوط بن يحيى، الذي كان متداولاً بين الناس، وقد انتهت التحقيقات الشهيرة إلى أنّ هذا الكتاب ليس للوط بن يحيى، ذلك الراوي الثقة، وإنّما هي نسخة محرّفة ومختلقة، وقد نُسبت إليه زوراً.

وهذه النتيجة اشتهرت اشتهاراً بحيث لا تكاد ترى دراسة في المقاتل الحسينيّة إلّا وتذكرها كنتيجة مُتّفق عليها، إلّا أنّ الباب مفتوح لإعادة التحقيق في مثل هذه النتائج، فالأدلّة المُساقة يمكن المناقشة فيها ولو بإعادة ترميم الكتاب وتحقيقه، كأيّ مقتل آخر عبر المقابلة،

وعبر ميزان الاحتمال غير المضر بالأصول والاعتقادات.

وقال العلاّمة آغا بُزُرك الطهراني: «مقتل أبي عبد الله الحسين عليه السلام لأبي مخنف... طبع على الحجر في بمّبي[١] أيضاً مُنْضّمًا إلى المجلد العاشر من البحار في سنة ١٢٨٧، أوّله: حدّثنا أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي ...، ونسبته إليه مشهورة، لكن الظاهر أنّ فيه بعض الموضوعات، وقد حقّقه شيخنا النوري في اللؤلؤ والمرجان».

والكلام أنّ ميزان العلاّمة النوري (ت: ١٣٢٠هـ) يمكن الاختلاف فيه، فهو قد قابل النسخة المشهورة، مع ما رواه الطبري عن أبي مخنف، ووجد فيها اختلافاً، مع العلم أنّ رواية الطبري ليست نصّاً منزلاً، بل ينبغي فحصها كما بيّنا سابقاً، ومن مآخذ النوري أنّ في المقتل المتداول لأبي مخنف أموراً مُنكَرة، وهذه الأمور المنْكَرة قد يكون لها وجه في قبولها، أو قد تكون معتضدة بروايات أخرى وغير ذلك، وهو الأمر الذي وجدنا مناقشته عند غير واحد من الباحثين[٢].

نعم، لقد أجاب الفقيه السّيّد جعفر علم الهدى البروجردي عن التوجّس من روايات الطبري عن أبي مخنف بقوله: «نعم، لكن بعد

(١) بومباي أو مومباي، مدينة هنديّة.

(٢) انظر على سبيل المثال كربلاء فوق الشبهات للمحقق السّيّد جعفر مرتضى العاملي في نقده على الملحمة الحسينيّة والتي ساق فيه آراء العلامة النوري.

المقارنة مع ما نقله غير الطبري، كالمفيد في الإرشاد، وابن الجوزي في تذكرة الخواص، عن أبي مخنف أو عن محمد بن هشام، يطمئن بأنّ ما نقله الطبري من كتاب أبي مخنف صحيح»[١].

وقد طالعتُ كتاب اللؤلؤ والمرجان النسخة المعرّبة أخيراً، ومع بحثه حول الكذب طويلاً، ومبحث التسامح في أدلّة السنن، في سياق بيان ملاحظاته النقدية، وقد وجدتُ أن جلّ ملاحظاته مسلّطة على السّيرة العملية لخطباء المنبر الحسيني، وملاحظات حول بعض روايات المقاتل، وغاية ما توصّل إليه، هو رفض الوقائع التي أسماها بالرّوايات المنكرة[٢]، وكلّ ما ذكره من حيثيات هو تعجّبه منها، ودعواه عدم وجودها في الكتب التي سبقتها، واستبعاد الواقعة، أو مخالفتها لمعطيات تاريخية أخرى، وهذا يعني أنّ المناقشات في باب القرائن، والملازمات، وهو شأن يُعمل فيه التعقّل بالمقارنات، الشأن الذي يبقى مفتوحاً، ما لم تنكره أصول المعتقد وأحكام الشرع ونور العقل.

فلم يناسب وصم بعض الكتب، أو بعض المرويات بالمكذوبة، بناء على كافة المباني المرفوضة لدى النّوري، وأما بحث الكذب فهو موجّه للخطباء، بحيث لا يختلقون أحداثاً من أجل إبكاء الناس.

---

(١) المباحث الحسينيّة، دورس فقهية واعتقادية حول الشعائر الحسينيّة، ج٣، ص٦٤، السّيّد جعفر علم الهدى البروجردي، تحقيق وتدوين السّيّد علي الرجائي.

(٢) راجع كتاب اللؤلؤ والمرجان، من صفحة ١٩٥ التنبيه الرابع وما بعده.

مسألة التحليل العقلي

مع تطوّر التعاطي مع حادثة كربلاء وواقعة الطف، ومن أجل انتقاء الأخبار الموثوقة، والتي يراها الباحث متّسقة مع الحقيقة، عمل الباحثون على إدخال الأداة العقلية في تحليل الوقائع، والحكم على النصوص قبولاً ورفضاً.

ومن هنا نشير إلى أنّ للجهد العقلي جانبين:

الجانب الأوّل: هو الذي يزن الأحداث وفقاً لما يراه متوافقاً مع الفهم العام في عصره، وقد يسمّيه البعض بأنّه ميزان عقلي، فيرفض ما لم يعتد على سماعه، ولم تألف عينه وإدراكه، أو ما هو مثار تعجب المجتمع منه، أو محل عدم تقبّل من الآخر له، تحت ذريعة أنّه لا يُعقل أن يكون كذلك، وهذا المنحى يمكن أن نُطلق عليه منحى التأثير الأجوائي، أو الثقافي، أو الذّوقي، البعيد عن العقل ونوره.

إنّ الحدث المنافي للعقل هو حدوث ما لا يكون أصلاً، وليس عموم الاستغراب، فللعقل حكم ثابت وواضح، فمن الخطأ توصيف ما يكون مستغرباً، أو ما يكون مستهجناً في الزمن الحاضر، بأنّه مخالف للعقل، كأن تُرفض رواية زواج القاسم بن الحسن عليه السلام تحت ذريعة مخالفتها للعقل، فليس للحادثة أيّ صلة بالعقل، وإنّما هو استبعاد نفسي أو تحليلي. نعم، مَن ناقشها من جهة الوثوق وقرائنه،

فهو ملزم بمنهجه ذاك، ليجريه على سائر الأحداث والوقائع، سواء كانت مستغربة أو مستقربة، وهذا أمر مختلف، لأنّ الرفض قائم على عدم الوثوق بالرّواية بحسب المبنى المتبع، وهذا مُتفهّم، أمّا ما لا يمكن تفهّمه هو وزن الوقائع بحسب الذوق المعاصر، الذي ساهم التراكم الثقافي في بنائه وتكوينه في وعي القارئ والباحث، ومن هنا ينبغي التجرّد عن كل المؤثّرات الثقافية، إلّا الوزن وفقاً لعلاقة الحدث بالأصول والثوابت[1].

الجانب الثاني: هو التحليل العقلي المقبول، الذي يفعّل العقل في قراءة النصوص، ويُعمل المقارنات بين المرويّات النادرة، مع المشهورات من الوقائع، والثابت منها، وهو ما انتهجه جمع من الأعلام، حتى الذين صاغوا كتب المقتل على غرار الرواية التّاريخيّة الخالية من التحليل، إلّا أنّك تجد هذا القدر من التحليل موجوداً وملاحظاً، وهو جانب مهم في فحص الرّواية التّاريخيّة، والتمييز بين المتعارضين.

التحليل العقلي بهذا المستوى باتباع التعقّل بين الأخبار، وباتباع المسلّمات العقلية التي لا يُختلف عليها، يفتح الباب للاستفادة من

(١) انظر على سبيل المثال كتاب كربلاء فوق الشبهات للسيد جعفر مرتضى العاملي وهو نقد لكتاب الملحمة الحسينيّة للشّهيد مطهري في ما يعتبره مخالفاً للعقل وهو ليس كذلك.

المصادر الواردة كافّة ومقابلتها مع (الأصول) و(الثوابت) الدينيّة، وفهم الأخبار في سياقاتها، وفتح باب الاحتمال والإمكان، والمقارنة بين المختلف من الأخبار، وجمع القرائن القريبة والبعيدة، من أجل الوصول إلى رؤية قريبة من الحقيقة التّاريخيّة، المنسجمة مع الدين ومقاصده، ومع الضرورات العقلية التي لا تقبل الخلاف.

وهذا النمط من التفكّر والتحليل، أصبح سائداً في عصرنا الحاضر[1]، فقام جمع من العلماء بتدوين كتبهم على هذا النهج، ولا شك أنّ البحث التعقّلي هذا، سيفرض قناعاته بمقدار وضوح الدلالة فيه، ومدى استحكام الاستدلال فيه على المطلوب.

(١) هذا النوع من التفكير لم يكن حادثاً، بل كان واضحاً عند العلماء، ولكن ظهوره في مجالات مختلفة، كمجال علم الرجال الذي تطوّر ونضج بشكل لافت، وذلك في التمييز بين الرجال ومواقفهم في الجرح والتعديل، يمكن النّظر لها في بحث مثل شخصية زرارة وبني فضّال والمختار وغيرهم.

القراءة الحضارية في أحداث عاشوراء

مَن يحدّد الهدف من واقعة الطف الأليمة سيكون بحثه فيها متجهاً نحو ذلك الهدف ومحقّقاً له، فبعضٌ يحصر الواقعة في حدود الحزن، بحيث لا يكون لها معنى آخر، وبعض يراها متّجهة نحو إقامة الحكم الإسلامي، دون اتصافها بأيّ مضامين أخرى، وهكذا نرى أنّ واقع التعاطي مع واقعة الطف قد اختلف باختلاف جهة النّظر، ولكن النّظريات الحديثة حاولت فهم كربلاء فهماً شمولياً بتعدّد الغايات، بل تعدّد الفوائد، فمنها ما هو غايات، ومنها ما هو نتائج، وفي كلّ الأحوال فإنّ كربلاء باعتبارها كنزاً في المعرفة، وكنزاً للمنافع، هو أمر حدّد عند الكثير من العلماء نوع النّظريّة التي يتبنونها.

فكربلاء بالإضافة إلى ما تحمل من آلام ينبغي استجلاؤها، وإحياء أمرها، والتفجّع بسببها، هي أيضاً قيم ونور، وسفينة نجاة للأمّة، إذا ما تأمّلت فيها وأخذت بأسبابها، ومن هنا فإنّ الجهود المعاصرة

تُبذل من قِبَل العلماء في استثارة أحداث ومفاهيم كربلاء، وتحليل مسيرتها الرّبانية، واستظهار قيمها، واستجلاء معارفها الواقعية، لتحقيق الهداية للأمّة، ونجاتها بسفينة كربلاء الحسين عليه السلام.

وربما يقال إنّ هذا المبحث لا يمسّ المقاتل الحسينيّة بصلة، إلّا أنّه مع التأمّل قليلاً، سنجد أنّ الواقع الاجتماعي المعاصر، والظروف الشّيعيّة التي تبلور فيها مفهوم خاص للمجالس الحسينيّة، هو واقع جديد، بل مرحلة تمّ فيها تحديد وظائف الخطيب، ورسالة المنبر، وتبلورت الكيفية العامّة التي تؤدّى بها الخطابة، فكان على الخطيب أن يحفظ سيرة المقتل، ويحفظ الشعر الشجي، وزيادة على هذا، أصبح ينظّم بحثه الموضوعي، سواء المتصل بشكل مباشر بالمقتل، أو بشكل غير مباشر.

هذا التطوّر في الوضع العام لإحياء ذكرى عاشوراء الإمام الحسين عليه السلام، قد أبرزَ الحاجة لفهم وقائع عاشوراء، فهماً يرقى لمتطلبات الواقع، ليغذّي نهم الجماهير المتعطّشة للارتواء من عذب الفكر الحسيني، وهو أمر يتصل بإحياء أمر أهل البيت عليهم السلام بعنوانه العام، الذي يندرج تحته إحياء أمر الإمام الحسين عليه السلام.

إنّ سعة الرقعة الشّيعيّة وجودياً في مختلف البلدان، واتجاه القوة الشّيعيّة نحو التمكّن السياسي والاجتماعي، قد حفّز هذا الاتجاه للنمو، فيبحث سيرة المقتل الحسيني كنهضة حياة، أو كثورة على واقع ظالم، أو

كتمكين لقيم الحق، وهي السّيرة ذات المضامين العالية، في مجال نهضة الأمّة، ونجاتها الشاملة، في الدنيا وفي الآخرة، ومنطلق ذلك (واقع الإمامة والولاية، ومكانتها من قيادة الأمة)، وتحت الشعار الخالد، المتمثّل في قول رسول الله صلى الله عليه وآله: (**إِنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ فِي السَّمَاءِ، أَكْبَرُ مِنْهُ فِي الْأَرْضِ، وَإِنَّهُ لَمَكْتُوبٌ عَنْ يَمِينِ عَرْشِ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ، مِصْبَاحُ هُدًى وَسَفِينَةُ نَجَاةٍ، وَإِمَامٌ غَيْرُ وَهْنٍ، وَعِزٌّ وَفَخْرٌ، وَعِلْمٌ وَذُخْر**)[1]، والذي يُلخَّص في المقولة الشهيرة: إنّ (الإمام الحسين عليه السلام عِبرة وعَبرة).

يقول المرجع الدّيني السّيد محمد تقي المدرّسي: لا بدّ من قراءة التّاريخ، ككائن حيّ، فعند (دراستنا لسيرة الامام الحسين عليه السلام ومقتله في كربلاء، نعرف أنّ الامام الحسين عليه السلام استشهد بعد أن أصابه سهم في قلبه وجبهته، ووقع من على ظهر الفرس مغشياً عليه.. الخ. ولكننا لا نفهم عمق هذه الأحداث والوقائع، لأنّنا ندرسها في حياة ميتة، وليس في حياة بَشَر حيّ، ولا نستعرض في مخيلتنا أنّ هذا الانسان الذي هو من لحم ودم، كيف يتألّم حينما يقع سهم في جبهته؟ وكيف يتعذّب حينما يذبح ابنه أمامه، وفي حجره؟ وكيف يتألّم حينما يعلم بأنّ عائلته سوف تُسبى من ورائه؟ وحينما نتصوّره واقعياً كبشر يتألّم، وله وضع معين، فإنّ نظرتنا ستختلف بالنّسبة لهذا الرّجل العظيم، وبالتالي ستختلف استفادتنا منه.

(١) عيون أخبار الرضا، ج١، ص٦٠.

إنّ الكثير من الباحثين يقومون بدراسة ثورة الامام الحسين عليه السلام في كربلاء من بُعد واحد، وهو أنّ الامام الحسين خرج من المدينة قاصداً مكة، وبقي فيها سبعة[1] أشهر، ثمّ جاء الى كربلاء وقُتل فيها.

ونحن نتسائل: هل يتحدّد كلّ ما في التّاريخ بهذه الكلمات فقط؟

بالطبع لا.. فالإمام الحسين عليه السلام، حينما خرج من المدينة المنوّرة، كان له موقف من النظام الاقتصادي والاجتماعي، ومن التيارات والحركات والجبهات المتعدّدة التي كانت في المدينة.

وبمعرفة كيف كوّن عليه السلام وبأيّ مقياس علاقته الايجابية أو السلبية مع تلك الجبهات، تتحدّد نظرتنا إلى خروج الامام، وكذلك نعرف الحكمة من وجوده في مكّة المكرمة، ونزوحه إلى كربلاء حينما هبط أرض العراق، وكيف كان وضعها الاقتصادي والاجتماعي، وكيف تحوّل أهل الكوفة بين عشية وضحاها من مؤيّدين لمسلم بن عقيل، إلى مخالفين له، وما هي العناصر البشرية التي كانت موجودة في الكوفة، وكيف كانت نفسياتهم وجنسياتهم وأنظمتهم الاقتصادية والاجتماعية، وما هي سلوكياتهم ومدى عمق الشعور الديني فيهم؟ بل الأكثر من ذلك كيف كانت الوسائل المادية التقنية من المواصلات والأمور العسكرية في البلاد الإسلامية؟

---

(١) والصحيح أربعة أشهر.

وهـذه الأمـور كلّهـا، يجـب أن نعرفهـا حتـى تتحـدّد نظرتنـا الواقعيـة بالنسـبة إلى الإمـام الحسـين عليه السلام وشـهادته المشـهورة"[1].

إنّ الباعـث عـلى دراسـة سـيرة عاشـوراء مـن منطلـق الولايـة، والنجاة بهـا، والاهتـداء بنورهـا، ممّـا يتطلّـب منـا اسـتدعاء الأصـل القـرآني في قولـه تعـالى: ﴿**قَـدْ كَانَـتْ لَكُـمْ أُسْـوَةٌ حَسَـنَةٌ فِي إِبْرَاهِيـمَ وَالَّذِيـنَ مَعَـهُ**﴾[2]، ويقابلـه تاريـخ أعـداء الإمـام ومناوئيـه، فدراسـة مسـيرتهم، ومواقفهـم تجـاه مسـيرة الإمـام الحسـين عليه السلام، هـو تطبيـق لدعـوة القـرآن الكريـم بـضرورة النّظـر للتّاريـخ، وتعقّـل مـا فيـه، مـن أجـل الاعتبـار، قـال تعـالى: ﴿**قَـدْ خَلَـتْ مِـنْ قَبْلِكُـمْ سُـنَنٌ فَسِـيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُـرُوا كَيْـفَ كَانَ عَاقِبَـةُ الْمُكَذِّبِـينَ**﴾[3].

إنّ التدويـن في سـيرة المقتـل الحسـيني للاسـتفادة منهـا كنهضـة للحيـاة، وكمَعلَـم للتضحيـة، وكحماسـة مؤلمـة، تصيـغ نفسـية الإنسـان الرّسـالي المتطلّـع للاهتـداء بنـور الإمـام الحسـين عليه السلام والتمسّـك بحبلـه المتيـن، بـدأ يتنامـى ويتصاعـد بشـكل لافـت منـذ نهايـات القـرن الرابـع عـشر الهجـري، ومـع بدايـات القـرن الخامـس عـشر، ونذكـر بعـض النـماذج مـن تلـك الكتـب التـي ألّفـت في النّظـرة التحليليـة لمقتـل الإمـام

(١) التّاريخ الإسلامي، دروس وعبر، ص٢٢، السّيّد محمّد تقي المدرّسي.
(٢) سورة الممتحنة ٤.
(٣) سورة آل عمران ١٣٧.

الحسين عليه السلام، على سبيل المثال لا الحصر، ولكننا نشير إلى أنّها ليست على وفاق تام، وليست على طريقة واحدة، لأنّ بعضها قصّر في الجانب المعنوي والغيبي لنهضة الإمام الحسين عليه السلام، وبعضها كان طرحه أكثر شمولاً وتكاملاً.

فمن هذه الكتب الرائدة:

١- كتاب (نهضة الحسين) للسيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني. (توفي سنة ١٣٨٦ هجرية).

ألّف كتابه في سنة (١٣٤٣هـ)، وقد قال في مقدمة كتابه عن سبب تأليف الكتاب: «فقد حدا بي إلى تأليف كتابي هذا، غفلة الجمهور عن تاريخ الحركة الحسينيّة وأسرارها ومزايا آثارها» وهي النواة لحركات عالمية «حتى أنّ بعض الأغيار إذ وجد هياج العالم، وحداد الأمم، ومظاهرات العرب والعجم، اندفع قائلاً: (ما هذا؟ ولماذا؟ وهل الحسين إلّا رجل خرج على خليفة عصره ثمّ لم ينجح؟).

نعم، سنعرّفه ما هذا؟ ولماذا؟ ومَن الحسين الناهض؟ ومَن المعارض؟ وما هي غايات الفريقين؟ كلّ ذلك بهذا الكتاب الذي جمع المحاكمات التّاريخيّة إلى النّظرات الاجتماعيّة، والمرويات الموثّقة، من كتب التواريخ المؤلّفة قبل الأربعمائة الهجرية».

٢- كتاب (الشّهيد الخالد)، الشّيخ نعمة الله صالحي نجف آبادي،

صدر لأول مرة في سنة ١٩٥١ ميلادية.

لقد حمل كتاب الشّهيد الخالد رؤية يحسب مؤلّفها أنها رؤية ناهضة، تحاكي المقتل الحسيني كحركة كان يعتقد قائدُها الإمام الحسين عليه السلام أنّه سينتصر على عدوّه، وسيقوم الجمهور الكوفي ضد حكم يزيد، ولم يكن يعلم بتلك النتائج التي وقعت ممّا أسماه الهزيمة لجيشه، وهو بذلك يحاول الاستفادة من الثّورة الحسينيّة على أنّها ثورة ذات قيم، تصلح إلى أن تكون دستوراً لكلّ الثورات، لينهض بها الإنسان.

إلّا أنّ إنكار الجانب الغيبي، وإنكار معرفة الإمام بشهادته التي أخبر بها النبي صلى الله عليه وآله من قبل، وإنكار أن تكون الشّهادة قيمة يمكن أن تؤثّر في الأمم، دعى جمعاً من العلماء إلى الوقوف ضدّ هذه الرؤية الناقصة، والتي اعتبروها مخلّة، فكتب المرجع الديني آنذاك الشّيخ لطف الله الصافي الكلبيكاني رداً على هذا الكتاب.

٣- كتاب: (النّهضة الحسينيّة وعلم الإمام)، الشّيخ لطف الله الصّافي الكلبيكاني، (١٣٧٧هـ - ١٤٤٣هـ).

وكتابه هذا هو رد علمي على كتاب الشّهيد الخالد، قد أوضح فيه أنّ الإمام الحسين عليه السلام كان متعبّداً بالشهادة، وعلى علم بها، وهو مأمور بها من قِبَل الله تعالى، فكان مأموراً بالقيام على يزيد، وإعلان

بطلان حكمه وحكومته، وهو امتحان عظيم للإمام، وقد لبّى نداء ربّه، لما يكون في ذلك من حياة الدين، وهدمٍ لحكم أمثال حكومة يزيد بن معاوية.

٤- كتاب (عاشوراء ملحمة البطولة والفداء)، (تمّ تأليفه في حدود ١٣٩٨هـ، ١٩٧٦م)، وكتاب (الإمام الحسين عليه السلام قدوة وأسوة)، للمرجع الديني السّيّد محمد تقي المدرّسي (معاصر، وُلد سنة ١٩٤٥ ميلادية).

وله عدّة كتب في أبطال كربلاء، كالعباس وزينب وعلي الأكبر، وأنجال الحسن في كربلاء، وله كتاب التّاريخ الإسلامي دورس وعبر (١٤١٤هـ)، وهو قراءة تحليلة عميقة لأحداث ما بعد كربلاء، وكتاب (عاشوراء امتداد حركة الأنبياء)، وكتاب (الإمام الحسين قدوة الصدّقين).

يدعو السّيّد المدرّسي في جميع كتبه حول الإمام الحسين عليه السلام إلى الاقتداء الفاعل بنهضة الإمام من جميع جهاتها، دون التفريط في جانب منها، لأنّ كلّ ما يرتبط بالإمام فهو مرتبط بالولاية، فهو يبلّغ لمفاهيم عديدة، ويسبر غور الحادثة الكربلائية بعمق، فيستلّ منها أسرار العظمة.

ويؤكّد فيها على أنّ الإمام الحسين هو منار التوحيد في الاعتقاد،

وهو مشعل الهدى وسفينة الخلاص، وله علاقة بالتطوّر الحضاري ومستقبل الأمّة، كما أنّه آية العقل والعاطفة، وضمانة محور حكمة الخلق، ومظهر تحدّي الطغيان، وضمانة الهدى والفلاح.

٥- كتاب (الشّهيد والثّورة)، السّيّد هادي المدرّسي، وله كتب عديدة أخرى في نفس المجال، منها كتاب عاشوراء، الإمام الحسين النّهضة الشاملة، والإمام الحسين سيرة مقتل، (معاصر، ولد سنة ١٣٦٧ هـ، ١٩٤٧م).

لقد قدّم كتاب (الشّهيد والثّورة) صياغة فكر النّهضة، من خلال سيرة المقتل الحسيني باعتباره ثورة مليئة بالرموز الخالدة، التي كان لها موقعيّتها ضمن المسيرة العامّة لحركة التغيير الربّاني بيد المعصوم، فهي مرحلياً أخذت موقعيّة التصحيح بعد أن انقضت مرحلة التأسيس، ولها منطلقاتها الربّانية في حمل الرسالة وتبليغها وصيانتها، وكان لها أهدافها السامية التي لا تنحصر في تغيير رؤوس الأنظمة الفاسدة، بل تروم صناعة الأمة الرسالية، والمجتمع الإسلامي، لتمكين الدين بقيمه الصافية، ولمواجهة أيّ عملية من عمليات التحريف للدين.

فكانت للثّورة بهذا المفهوم، شعارات عبّرت عن مضامينها وأبعادها، وهي (الإصلاح، الحق، التحرّر)، وبذلك الطرح، لم تكن الثّورة كما يُطرح اليوم لها من مفهوم أهوج ساذج لا يعبّر إلّا عن

إحساس لحظة الثوران، فيبرّر الوسائل بالغايات، وإنما أصبحت الثّورة، هي الصياغة الجديدة لفكر الثّورة في معالمها الأساسية، فهي (تصميم وطُهر)، و(وشجاعة وحب)، و(تخطيط وتنفيذ)، وبتلك النزاهة ارتقت الثّورة لُتنسب لسيد الشهداء عليه السلام، لأنّها مستنبطة من حركته المباركة، فكان كتاب (الشّهيد والثّورة)، عنواناً للإمام الحسين عليه السلام في قيامه المقدّس، لتقتدي به الأمة المسلمة في مشروعها الحضاري الرباني.

٦- كتاب (ثورة الحسين، ظروفها الاجتماعيّة وآثارها الإنسانيّة)، الشّيخ محمد مهدي شمس الدين (١٩٣٦م - ٢٠٠١م)، وله كتاب أنصار الإمام الحسين، دراسة عن شهداء ثورة الإمام الحسين، وكتاب الإمام الحسين عليه السلام في الوجداني الشعبي.

لقد عرض المؤلف في كتابه ثورة الإمام الحسين، دراسة وافية للأسباب التي قادت الأمور إلى الوصول إلى مرحلة الثّورة، فقام ببيان سيرة الحكام السابقين، حتى وصلت النوبة إلى رمز الفساد يزيد، وحاول المؤلّف أن يوجد التبريرات المعقولة لحركة الإمام الحسين عليه السلام، ويوضّح عبر ميزان النّجاح والفشل على المستوى الاجتماعي والديني والمستقبلي، الآثار التي تسبّبت بها ثورة الإمام

الحسين عليه السلام، ومنها: تحطيم الأطر الزائفة، والشعور الاجتماعي بالإثم، وبعث الروح النضالية في الأمّة، وبعث الأخلاق الجديدة فيها، ودراسة الثورات التي تلت الثّورة الحسينيّة، باعبارها امتداد وتأثير يتحدّى رموز الظلم والطغيان.

٧- كتاب (رؤى عن نهضة الإمام الحسين عليه السلام)، السّيّد محمد الحسيني الشيرازي(١٣٤٧هـ - ١٤٢٢هـ)، وله أيضاً الاستفادة من عاشوراء، ومن حياة الإمام الحسين عليه السلام.

أكّد فيه على أنّ أبرز أهداف ثورة الإمام الحسين عليه السلام هي إحياء الدين الإسلامي، لأنّه تعرّض للخطر، وكاد أن يندرس، ويعفى أثره، نتيجة الخطط الشيطانية التي كان يخطّط لها بنو أمية، لإعادة الجاهلية ومحو الإسلام، كما أكّد على أنّ الإمام الحسين عليه السلام كان عالماً بشهادته، ومع ذلك أقدم عليها، لعلمه أنّ الدين سوف يُسقى بدمائه ليعود من جديد، وما الآثار التي يشاهدها العالم اليوم، من وصول الإسلام إليه، إلّا إحدى آثار ثورته المباركة، فقد فضح الطغيان الأموي، وصحّح المعتقدات الدينيّة، وقوّم سلوك المسلمين، فكانت ثورته المباركة نبراساً لكلّ تلك الأهداف والغايات التي تحقّقت، وكلّما أراد المسلمون أن يتقدّموا، فعليهم أن يرتبطوا بتلك المفاهيم الحسينيّة العظيمة.

٨- كتاب (في رحاب الإمام الحسين عليه السلام)، الشّيخ محمد مهدي الآصفي (١٣٥٨هـ - ١٤٣٦هـ)، وهو سلسلة كتب تحليلة لنهضة عاشوراء.

من أبرز ما قدّمه المؤلّف في كتابه، هو أنّه جعل يوم عاشوراء، يوم فرقان، فرقان بين الحق والباطل، بكلّ المفاهيم التي تترشّح عن الحق، والمفاهيم التي تنبعث من الباطل، ولذلك فإنّ يوم عشوراء، قد شطر الناس إلى ثلاثة أشطر، شطر من الناس سقطوا في فتنة الدينا، واستسلموا لأهوائهم، وهلكو. والشطر الآخر من الناس، تحرّروا من الناس، وتحرّروا من سلطان الهوى، وتجاوزوا الفتنة، ولكن بمعاناة وجهد كبيرين، إلّا أنّهم بلغوا شاطئ الأمان أخيراً، ووصلوا إلى لقاء الله.

والشطر الثالث من الناس، أسرعوا إلى لقاء الله خفافاً من دون معاناة، ولا عذاب، ولا ترديد، وفصلوا أنفسهم عن الفتنة، كما تفصل الشعرة من داخل اللبن.

وهذه حلات ثلاث في الإقبال والإعراض عن الله، توجد في كلّ زمان ومكان، إلّا أنّ الناس يتمايزون فيما بينهم، بعضهم عن بعض، فتميّزهم أيام الفرقان، التي تمثلها يوم عاشوراء.

٩- كتاب (الملحمة الحسينيّة)، الشّيخ مرتضى المطهري (١٩٢٠م

- ١٩٨٠م).

ينطلق الشّهيد المطهري في كتابه للتأسيس إلى أنّ النّهضة الحسينيّة، هي نهضة متعددة الأبعاد، وليس ذات بُعد واحد، فيذكر الأبعاد المهمّة التي يرجع إليها سبب عزّة الأمة ومجدها، وهي العامل السياسي، وعامل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعامل التبليغي، ويتطرّق في كتابه إلى ضرورة الاستفادة من الوسائل السليمة في التحرّك وفي فهم واقعة كربلاء، ومن هنا حذّر من أنّ الوسائل لا ينبغي أن تنقلب إلى أهداف، ومن هذه النّقطة تحديداً يبدأ المطهري في ما أثار به الجدل بكتابه هذا، وهو مبالغته في تحجيم البعد المأساوي لفاجعة الطف، معتبراً الدمع والحزن والجزع، ما هي إلّا طريق للوعي، وليس لها مزيّة، كما حاول التهكّم من بعض المفاهيم السائدة في المجتمع، وقد تجد أنّ بعضها صحيح، وبعضها مبالغ فيه، وبعضها مخالف لروايات أهل البيت عليهم السلام بشكل صريح، ثمّ إنّه نحى نحو العلّامة النّوري في نقد بعض الأحداث الكربلائية، بميزان يقول إنّه عقلي، وموافق للتّاريخ الصّحيح، ممّا دعى بعض المحقّقين للتشكيك في أن يكون هذا الكتاب للشّهيد المطهري فعلاً.

١٠- كتاب (الحسين وارث آدم)، الدكتور علي شريعتي (١٩٣٣م - ١٩٧٧م)، وله كتاب حول الحر الرياحي.

يبشّر شريعتي في كتابه بدور حسيني له امتداد رسالة الأنبياء في مواجهة الطغيان، ويركّز على أنّ الثّورة الحسينيّة هي ثورة لإزالة الطغيان، وهو الدرس الأكبر الذي ينبغي أن يُتخذ منها، ومع تشعّبه في ذكر مضار الطغيان في التّاريخ، وتركيزه على مسؤوليات المجتمع باسم الإمام الحسين عليه السلام، إلّا أنّ الكاتب لم يكن من المؤلّفين الذين ينظرون لسيرة الإمام الحسين ومقتله بتعدّد أبعادها الربّانية المقدّسة، فهو قد يصل به الأمر، في كتبه الأخرى، إلى أن يستهجن احترام وتقديس تربة الإمام الحسين عليه السلام، ويعتبر ذلك من الرجعية، بالرغم من وجود أصحّ الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام في ذلك.

١١- كتاب (أهل البيت تنوّع أدوار ووحدة هدف)، السّيّد محمد باقر الصدر (١٣٥٣هـ - ١٩٨٠هـ).

١٢- كتاب (أضواء على ثورة الإمام الحسين عليه السلام)، السّيّد محمد الصدر (١٣٦٢ هـ - ١٤١٩هـ)، وله كتاب شذرات من تاريخ فلسفة الإمام الحسين عليه السلام.

١٣- كتاب (حياة الإمام الحسين بن علي عليه السلام)،٣ أجزاء، الشّيخ باقر شريف القرشي (١٣٤٤هـ - ١٤٣٣هـ).

١٤- كتاب (الثّورة الحسينيّة)، السّيّد عبد الحسين دستغيب، ١٣٣٢(هـ - ١٤٠٢هـ).

ومـن بعـد هـذه الكتـب الريادية وأمثالها، بـدأت هـذه المرحلـة في النمـو بشـكل لافـت، ولا يمكـن إحصـاء مـا كُتـب لكثرتـه، ومنهـا موسـوعات مثل: (مـع الركـب الحسـيني مـن المدينـة إلى المدينـة) لمجموعة مـن المؤلّفـين، في سـتة مجلـدات، وموسـوعة (الثّـورة الحسـينيّة) لمحمـد السـماوي في تسـعة مجلـدات، و(موسـوعة الإمـام الحسـين) للريشـهري، في تسـعة مجلـدات، و(سـيرة الإمـام الحسـين في الكتـاب والسـنة والتاريخ) للسـيد العامـلي في ٢٣ مجلـداً.

في الختام

إنّ غاية ما نتوخّاه من عرضنا لتاريخ تدوين المقاتل الحسينيّة من جهة منهجية، وتبيان العوامل العديدة المؤثّرة في سيرورتها، منهجاً وظروفاً، أن نستشعر مدى الحاجة لجميع التراث المدوّن، لا باعتباره نصّاً شرعياً بالضرورة، ولا باعتباره نصّاً تاريخياً صحيحاً بالمطلق، بل باعتباره تراثاً دينياً أَعمَل العلماء فيه جهدهم وبذلوا فيه غاية ما يرونه مناسباً وممكناً.

وعليه، فيمكن التعامل معها من هذه الناحية، التي تحتمل الوقوع أو تزوّدنا بوقائع مصاغة بأدب مختلف، أو تفتح لنا أبواباً لجمع القرائن التي يمكنها أن تعضد نصّاً ضعيفاً، أو تبيّن معنى غائباً، أو غير ذلك من فنون البحث القرائني.

أسأل الله العلي القدير أن يوفّقنا للسداد، ويخلص أعمالنا في سبيله.

المصادر

١- **كامل الزيارات**، جعفر بن محمد بن قولويه القمّي.

٢- **إكسير العبادات في أسرار الشهادات**، الفاضل الدربندي، تحقيق الشّيخ محمد جمعة والأستاذ عباس الملا عطية.

٣- **التّاريخ الإسلامي، دروس وعبر**، السّيّد محمّد تقي المدرّسي.

٤- **الفهرست**، الشّيخ الطوسي.

٥- **اللؤلؤ والمرجان في أدب أهل المنبر**، الشّيخ حسين النوري الطبرسي.

٦- **المباحث الحسينيّة**، السّيّد جعفر علم الهدى البروجردي.

٧- **الملا آقا الدربندي وتدوين المقتل**، رسول جعفريان.

٨- **الملحمة الحسينيّة**، الشّيخ مرتضى مطهّري.

٩- **أنوار البدرين في تاريخ علماء القطيف والاحساء والبحرين**، الشّيخ علي البلادي البحراني.

١٠- **بحار الأنوار**، العلّامة الشّيخ محمد باقر المجلسي.

١١- **تذكرة الشهداء**، الشّيخ حبيب الله الكاشاني.

١٢- **تظلّم الزهراء من إهراق دماء آل العباء**، المولى نبي بن رضي القزويني.

١٣- **جامع السعادات**، محمد مهدي النراقي.

١٤- **دراسة نقدية لكتب المقاتل عند الشّيعة**، الشّيخ علي الدوّاني، ترجمة الشّيخ محمد الحلفي، موقع مؤسّسة وارث الأنبياء التابعة للعتبة الحسينيّة، على شبكة الانترنت.

١٥- **عيون أخبار الرضا**، الشّيخ الصدوق.

١٦- **قصص العلماء**، الميرزا محمد بن سلمان التنكابني.

١٧- **كربلاء فوق الشبهات**، السّيّد جعفر مرتضى العاملي.

١٨- **مخزن البكاء**، محمد صالح البرغاني.

١٩- **مع الركب الحسيني، من المدينة إلى المدينة**، مجموعة علماء.

٢٠- **معجم البلدان**، ياقوت الحموي.

٢١- **موسوعة أحاديث أهل البيت** عليهم السلام، الشّيخ هادي النجفي.

٢٢- **موسوعة المقاتل الحسينيّة**، مؤسّسة وارث الأنبياء للدراسات التخصّصية.

٢٣- **موسوعة مقتل الإمام الحسين** عليه السلام، الشّيخ محمد عيسى المكباس.

٢٤- **نهضة عاشوراء (٢)**، دراسة حول المقاتل والمصنّفات العاشورائية، محسن زنجبر.

٢٥- **واقعة كربلاء في الوجداني الشعبي**، الشّيخ محمد مهدي شمس الدين.

الفهرس

الفهرس

مقدّمة ٧
على سبيل التمهيد ١٣
أبعاد القراءة المنهجيّة لكتب المقاتل ١٣

الفصل الأوّل
المقاتل الأولى ونظرية الوثوق ١٩

بداية التدوين ٢١
مدى الوثوق بالمقاتل الأولى ٢٦

نظريّة الثقة بما دون القرن الثامن ٣١
نقد النّظريّة ٣٣
النّقطة الأولى: المدّة الزمنية البعيدة. ٣٣
النّقطة الثانية: النّظر إلى دواعي التحريف. ٣٦

النّقطة الثالثة: متطلبات الواقع الاجتماعي ٤٠

الفصل الثاني
السيرورة التّاريخيّة لكتب المقتل ٤١

كتابة المقتل الحسيني تلفيقاً ٤٣
ثورة الكتب الشّيعيّة ٤٥

دخول السمة الأدبية في صياغة المقاتل ٤٧
تصدّي الفقهاء لكتابة المقتل ٥٥

الفصل الثالث
مناقشة الملاحظات النقدية على المقاتل المتأخّرة ٦٥

الملاحظات النقدية على المقاتل المتأخّرة ٦٧
هل يرى البعض جواز الكذب في نقل المقتل؟ ٧١
اتهام علماء البحرين القدامى بتجويز الكذب..... ٧٣
مسألة التفريق بين الحديث الشريف والرواية التأريخية ٧٦
اختلاف المباني والغايات..... ٧٩
أصناف المقاتل المتأخّرة ٨١

الدربندي رائد الرؤية العقائدية في المقتل ٨٥
تأثير الدربندي في طريقة النّظر لواقعة الطف ٩٠
العقيدة الخالصة والتأثير الكلامي ٩٣

الفصل الرابع
هل وصلت المقاتل إلى نهايتها؟ ٩٩

استمرار المقاتل الموثّقة..... ١٠١
هل وصلت المعلومة الكربلائية إلى النهاية؟..... ١٠٥
التحقيق وإعادة التحقيق..... ١١٠
مسألة التحليل العقلي ١١٣

القراءة الحضارية في أحداث عاشوراء ١١٧
في الختام ١٣٣
المصادر..... ١٣٥
الفهرس..... ١٣٩

للتواصل مع المؤلف

الموقع على شبكة الإنترنت

www.mosawy.com

البريد الإلكتروني

smamood@gmail.com

هذه الدراسة

تتناول مساراً مبايناً عن مسارات الدراسات النقدية السائدة لكتب المقاتل، ومختلفة في فهم حركة الصعود والنزول، إذ إنّ السؤال الأهم هو: ما هي سمات المدوّنات للمقتل الحسيني من جهة منهجيتها التدوينية، وظروفها الاجتماعية والسياسية؟

وهذا يستدعي تسليط الضوء على أبعاد التطوّر التاريخي لمنهجية التدوين وهوية مادتها ومضمونها.

فلن تكون الغاية من هذه الدراسة التصنيف بحسب الوثوق وعدم الوثوق، بل الغاية هي التمييز بينها في جهة المنهجية التي صاغتها قناعات مؤلّفيها ومبانيهم في ظروفها الاجتماعية، وإنّ غاية الغاية بعدها هي الوصول إلى حالة من التفهّم لكتب المقاتل في سيرورتها التاريخية، والنظر لأبعادها المتعدّدة، والاستفادة من مميّزاتها المقبولة.